الموسم الثاني
للانصات المركزي

عماد أحمد: أيها الرفاق.. هلموا إلى "زگار"

المرصد AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
الخميس
2025/10/30
No. : 8050

لم ولن نتخلى عن كركوك

الرئيس بافل لمكونات كركوك: نحن قوتكم في بغداد

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل لمكونات كركوك: نحن قوتكم في بغداد

الرئيس بافل ونائبه : سننفذ وعودنا للجماهير

ضرورة احترام خصوصية غربي كوردستان في سوريا ضمن دستور جديد

سوران الداودي : الاتحاد الوطني.. من الوعود إلى الافعال

عباس عبدالرزاق : بافل طالباني: كركوك تحررت بالديمقراطية لا بالحرب

قوباد طالباني: وعودنا ليست شعارات انتخابية بل استراتيجية شاملة

عماد أحمد: أيها الرفاق.. هلموا إلى "زكار"

محمد شيخ عثمان : مشروع وطني من عمق الإقليم إلى قلب بغداد

د. فؤاد أحمد : الاتحاد الوطني ركيزة استقرار العراق ومستقبل الكورد

إيلين علي : الاتحاد الوطني.. رؤية وطنية تدعم الإصلاح والتوازن بين المركز والإقليم

اولويتنا الدفاع عن قوت المواطن ومستحقاته في بغداد

قائمة الاتحاد الوطني تمثل تطلعات سائر أطياف المجتمع الكوردستاني

دعوة الجميع للتصويت لقائمة الاتحاد الوطني رقم 222

سياسات الاتحاد الوطني تتمحور في إيلاء المزيد من الاهتمام بمدينة عقرة

كرنفال جماهيري لعشيرة الهركي دعما لتحالف اتحاد أهل نينوى

رئيس الجمهورية والعاهل الاردني يؤكدان ضرورة توسيع التعاون

رئيس الجمهورية يجدد موقف العراق الثابت إزاء القضية الفلسطينية

رئيس الجمهورية يؤكد اهمية ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

عصام الياسري: مفهوم الحكومة وإستراتيجية مسؤولياتها إزاء الدولة ومصالحها

د.طارق جوهر: الإنتخابات العراقية .. حرية التصويت في قبضة السلطة والنفوذ

د. عدالت عبدالله : دعم المجتمع المدني في العراق

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

الانسحاب الميداني..محطة مفصلية في مسار السلام

حان وقت اتخاذ خطوات سياسية وقانونية

نحو بناء مجتمع سلمي وديمقراطي

المرصد السوري و الملف الكردي

قسد تسلم التحالف الدولي قائمة قادة الفرق للاندماج بالدفاع السورية

الشرع: سوريا ستكون ركيزة أساسية في استقرار المنطقة

مساعدات امريكية إنسانية حيوية للمجتمعات الدرزية والمسيحية والبدوية

ديفيد بترايوس: حواري مع رئيس سوريا الجديد

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

لقاء ترامب وشي جين بينغ المرتقب ودلالاته

افتتاحية : الصين ومسارت تحوله الى دولة ذات رؤية بعيدة المدى

مستقبل السودان وسيناريوهات ما بعد "الفاشر"

الرئيس بافل لمكونات كركوك: نحن قوتكم في بغداد

بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، أقيم مساء الثلاثاء ٢٠٢٥/١١/٢٨، في مدينة كركوك، كرنفال جماهيري حاشد، للتعريف بمرشحي قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني الرقم ٢٢٢، لانتخابات مجلس النواب العراقي.

وخلال الكرنفال الذي جرى بحضور عدد من أعضاء المكتب السياسي والمجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني ومرشحي القائمة ٢٢٢ في دائرة كركوك، والآلاف من كوادر ومؤيدي الاتحاد الوطني ومواطني كركوك بمختلف مكوناتهم، ألقى الرئيس بافل جلال طالباني كلمة سلط فيها الضوء على نضال الاتحاد الوطني منذ تأسيسه، من أجل كركوك والكركوكيين.

وقال الرئيس بافل في بداية كلمته: «ماشاء الله، أرى بحرا أخضر اسمه كركوك، تحية الى كركوك، تحية الى مدينة التعايش، تحية الى قدس كوردستان».

اوفينا بوعودنا لكركوك

وأكد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ان «الوعود التي قدمها الاتحاد قبل سنتين في كركوك دخلت حيز التنفيذ وما نشهده الان من بناء واعمار وامن واستقرار وتعايش هو ثمرة السياسية الناجحة التي اتبعها الاتحاد الوطني بالسير

على نهج الرئيس مام جلال»، موضحا أن «الاتحاد الوطني حزب قوي ولايفرق بين جهة وأخرى وينظر بعين المساواة لجميع مكونات كركوك».

وأضاف الرئيس بافل: «قبل سنتين قدمت جملة وعود هنا، بان نغير المحافظ السابق الفاسد واعادة اعمار المدينة وتقديم الخدمات لاهلها ولن نتخلى عنكم وسنستمر في تقديم الخدمات وكركوك تتقدم وتتطور وانظروا حولكم الان وشاهدوا كركوك كيف تطورت بجهود المحافظ ريبوار طه وهو واحد منكم ويحمل هموم الجميع دون تمييز»، لافتا الى أن «عدة جهات وقفت ضدنا عندما قلنا باننا لن نتخلى عن كركوك لكننا نفذنا وعدنا لان المحافظ الان يخدم كل المناطق والمكونات دون تمييز من كورد وعرب وتركمان ومسيحيين وكاكائيين وكل ذلك يتم من خلال دعمكم المستمر لنا».

نعمل على تنفيذ المادة ١٤٠

واكد الرئيس بافل جلال طالباني، أن «الاتحاد الوطني سيعمل على تنفيذ المادة ١٤٠ وضمان حق المواطنة التي اعيدت للجميع دون استثناء وكيف ان الفلاحين لايتم اضطهادهم كما كانوا في السابق، لاحظوا حجم الاستثمارات والشركات الاجنبية التي تأتي الى كركوك وكيف ان المحافظة الان تمكنت من استقطاب المشاريع الكبرى، هذه هي الوحدة الوطنية التي يتضمنها برنامج الاتحاد الوطني وسياسية شدة الورد التي رسخها الرئيس مام جلال».

وتحدث الرئيس بافل عن التعايش بين جميع المكونات في كركوك، مخاطبا الكورد والعرب والتركمان والمسيحيين والكاكائية في كركوك، وقال: «اليكم من القلب، نحن نحترم هويتكم وخصوصيتكم وأهميتكم ونتعهد بالدفاع عنكم ونحترم حقوقكم ونحارب من اجلكم ومن اجل مستقبلكم في كركوك، لذا نحن بحاجة الى اصواتكم وثقتكم لان الاتحاد الوطني لن يتخلى عن الدفاع عنكم ونحن قوتكم في بغداد وفي مختلف المحافل».

كركوك تحررت بالوحدة والتكاتف

واشار رئيس الاتحاد الوطني الى ان «الجهات التي تدعى تحرير كركوك بالحرب لتنظر حولها وتشاهد ان كركوك تحررت بالفعل ولكن ليس بالحرب وانما بالديمقراطية والوحدة والتكاتف بين المكونات والدفاع عن حقوق الشعب وهذه الجماهير الوفية، وليس بالوعود الكاذبة والتبجح»، مضيفا: «هناك حزب يمتلك مقعدين في كركوك، أستحلفكم بالله ماذا فعل هذا الحزب لأبناء كركوك سوى ملء جيوب مسؤوليه وهم نسوا كركوك وهم لايجرؤون أن يأتوا الى كركوك للدفاع عن أهلها».

وشدد الرئيس بافل على أن «الطلبة الكورد في كركوك ينبغي أن يدرسوا باللغة الأم ونحن لن نقبل ان يتم سلب هذا الحق منهم ونحن قوتكم في بغداد ولن نتخلى عنكم لنجعل كركوك قوية في بغداد عبر التصويت للاتحاد الوطني والقائمة ٢٢٢، كما لن نغفل عن قضاء الدوز ومرشحنا هناك ملا كريم شكور الذي ينبغي ان ندعمه ونصوت للاتحاد الوطني في محافظة صلاح الدين».

الاتحاد الوطني أكثر وحدة وقوة

وفي ختام كلمته، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «اليوم الاتحاد الوطني الكوردستاني أكثر قوة

وتفاؤلا ووحدة من الأحزاب الأخرى، لذا ادعموا قائمة الاتحاد الوطني الرقم ٢٢٢ ومحافظكم ومدينتكم، ونحن بدورنا سنكون سندا وعونا لكم وصوتكم في بغداد، وسنخلد بذلك ذكرى مام جلال ونسير على نهجه»، مخاطبا الكركوكيين: «نحن قوتكم في بغداد، توجهوا الى الصناديق ولونوها بالأخضر، نشكركم على تجشمكم عناء الحضور الى هنا، وتحية لكم. كركوك... كركوك.. كركوك».

أبرز محاور خطاب الرئيس بافل في كركوك

١. تحية رمزية لكركوك:

استهلّ الرئيس بافل كلمته بتحية مؤثرة إلى كركوك، واصفًا إياها بأنها «البحر الأخضر ومدينة التعايش وقدس كوردستان»، في إشارة إلى رمزيتها القومية والتاريخية ومكانتها الجامعة لمكونات العراق.

٢. الوفاء بالوعود:

أكد أنّ الوعود التي قطعها الاتحاد الوطني قبل عامين لكركوك دخلت حيّز التنفيذ فعلاً، مشيرًا إلى ما تحقق من إعمار، واستقرار، وخدمات عامة، وتعزيز التعايش، بفضل نهج الاتحاد الوطني وسياسته المتوازنة المستلهمة من إرث الرئيس الراحل مام جلال طالباني.

٣. إصلاح الإدارة المحلية:

ذكّر الحاضرين بأنه وعد سابقًا بتغيير المحافظ الفاسد وإعادة إعمار المدينة، وقال إنّ ذلك تحقق فعلاً بجهود المحافظ ريبوار طه، الذي يعمل بروح المواطنة الشاملة دون تمييز بين الكورد والعرب والتركمان والمسيحيين والكاكائيين.

٤. تنفيذ المادة (١٤٠):

شدّد على أن الاتحاد الوطني ملتزم تمامًا بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وضمان حقوق جميع المواطنين، مبينًا أن سياسة الاتحاد أسفرت عن عودة الحقوق، واستقطاب الشركات والاستثمارات، وتثبيت مبدأ المساواة بين أبناء كركوك.

٥. خطاب الوحدة والتعايش:

وجّه رسالة مباشرة إلى جميع مكونات كركوك قائلاً:

*»نحن نحترم هويتكم وخصوصيتكم وندافع عن حقوقكم... نحن قوتكم في بغداد.« في تأكيد على أن الاتحاد الوطني لا يمثل الكورد فقط، بل يمثل كركوك بكل أطيافها.

٦. التحرير بالديمقراطية لا بالسلاح:

أوضح أن كركوك تحررت بالتكاتف والديمقراطية وليس بالحرب، منتقدًا الأحزاب التي تتاجر باسم كركوك دون أن تقدّم شيئًا حقيقيًا لأهلها.

٧. اللغة والتعليم:

أكد رفضه التام لأي محاولة لحرمان الطلبة الكورد من الدراسة بلغتهم الأم، مشيرًا إلى أن الدفاع عن هذا الحق جزء من نضال الاتحاد الوطني ودوره في بغداد.

٨. الاتحاد الوطني أكثر وحدة وقوة:

ختم بالقول إن الاتحاد الوطني اليوم أكثر تماسكًا وقوة من أي وقت مضى، داعيًا جماهير كركوك إلى التصويت للقائمة (٢٢٢) لتجديد عهد الوفاء والانتصار لنهج مام جلال.

٩.حزب أفعال لا أقوال، وحزب الوفاء لا المزايدات

الواقع الحالي في كركوك، كما يراه المواطنون على الأرض، يؤكد صدق ما قاله بافل طالباني. فالمشاريع التي أُنجزت، والاستقرار الذي تحقق، والتوازن الذي أعيد إلى الإدارة المحلية، كلها شواهد على أن وعوده لم تكن شعارات انتخابية عابرة، بل التزامات سياسية وأخلاقية نُفّذت فعلاً.

لقد أراد بافل طالباني أن يقول لجماهير كركوك بوضوح: إنّ الاتحاد الوطني حزب أفعال لا أقوال، وحزب الوفاء لا المزايدات، وحزبٌ يقف مع كركوك في كل الأوقات، لا فقط أيام الانتخابات.

وهكذا يبرهن الواقع اليوم أن كركوك أصبحت الدليل الأصدق على مصداقية نهج الاتحاد الوطني الكوردستاني، وعلى أن قيادته الجديدة ماضية في طريق العمل الحقيقي لا الدعاية المؤقتة، لتبقى كركوك رمز الوفاء، ومدينة التعايش، وركيزة مشروع العدالة والمواطنة في العراق الفيدرالي.

سننفذ وعودنا للجماهير

بحث السيدان رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني ونائب رئيس الاتحاد رفعت عبد الله، في لقاء يوم الاثنين ٢٠٢٥/١٠/٢٧ في السليمانية خطوات الحملة الانتخابية للاتحاد الوطني والتحضيرات الجارية لإنجاح القائمة رقم (٢٢٢)، حيث قدم الرئيس بافل شكره وتقديره إلى جماهير الشعب والشرائح على مشاركتهم الفاعلة في الكرنفالات الانتخابية.

كما وجّه الرئيس بافل شكره وتقديره لجميع كوادر وأعضاء الاتحاد في الدوائر الانتخابية ومؤسسات الاتحاد الوطني الذين يواصلون العمل بتفان وإخلاص لنهج الرئيس مام جلال، وخدمة المواطنين، حيث تمت توصية الرفاق إلى مواصلة الجهود وتكثيف العمل لخدمة المصلحة العامة.

وأكد الرئيس بافل جلال طالباني انه «سننفذ اي وعد قطعناه لشعبنا العزيز، لأن الاتحاد الوطني هو حزب تنفيذ الوعود وتحقيق تطلعات المواطنين».

ضرورة احترام خصوصية غربي كوردستان في سوريا ضمن دستور جديد

استقبل السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٥/١٠/٢٩ في دباشان سفير روسيا لدى العراق إلبروس كوتراشيف.

وخلال اللقاء، جرى بحث الأوضاع العامة في إقليم كوردستان والعراق، وتم التأكيد على ضرورة استمرار الحوار البناء بين الأطراف لمواجهة التحديات والحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بالانتخابات، شدد الاجتماع على أهمية إجراء انتخابات نزيهة وشفافة بما يضمن حقوق الجميع، ويكون دافعا نحو مزيد من النهوض في البلاد.

كما تم تبادل وجهات النظر حول الأوضاع في سوريا وغربي كوردستان، وأكد الرئيس بافل على ضرورة حماية حقوق جميع المكونات والقوميات، وخاصة الشعب الكوردي باعتباره قومية أساسية، وشدد على وجوب احترام خصوصية غربي كوردستان وضمان حقوق شعبنا ضمن إطار دستور جديد.

سوران الداودي :

الاتحاد الوطني.. من الوعود إلى الافعال

الحديث عن كركوك عند الرئيس بافل جلال طالباني ليس خطاباً سياسياً مكررا او عابراً، انما تجسيد لرؤيةً راسخة لدى الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ تأسيسه موقف يقوم على تقديم الخدمات للموطن لا استغلاله وعلى إدارة التنوع لا استثماره سياسياً.

المبادرة السياسة التي اطلقها الاتحاد قبل عامين في كركوك لم تبقَ في الأطر الشعاراتية الضيقة ، بل تحولت إلى مشاريع إعمارٍ واستقرارٍ أمني، وتعايشٍ حقيقي بين مكونات المحافظة التي عاشت الإهمال والتمييز لسنوات عدة .

أوضح بافل جلال الطالباني فى خطابه بكركوك أن قوة الاتحاد الوطني لا تُقاس بعدد المقاعد أو الأصوات فقط، وانما القدرة على النظر بعين واحدة إلى الجميع.

هذا المبدأ سمح بترسيخ الثقة بين مكونات كركوك، عندما تولى ريبوار طه إدارة المحافظة بروح الخدمة والمسؤولية دون تمييز بين كردي أو عربي أو تركماني أو

مسيحي أو كاكائي.

لقد كان الهدف واضحاً أن يشعر الجميع بأن كركوك هو البيت المشترك لهم جميعا وأن الإدارة العادلة هي إدارة منصفة أولا .

يحاول البعض إعادة خطاب الانقسام والتحريض فيما جاء موقف بافل جلال طالباني واضحاً بهذا الخصوص حيت اكدد ان تحرير كركوك لا يكون بالقوة ، بل بالديمقراطية والوحدة والتكاتف.

بهذا المفهوم العصري أعاد بافل طالباني الحدود الفاصلة بين من يبني ومن يرفع الشعارات الزائفة التي لم تمنح مواطني كركوك الا الوعودٍ والخصوماتٍ التي لا تنتهي.

لقد أثبت الاتحاد أن االتغيرلا يحتاج إلى السلاح ، بل إلى إرادةٍ سياسيةٍ ونية صادقةٍ وبرنامجٍ يعتمد التعايش بين مكونات واطياف كركوك كافة

سياسة الاتحاد في كركوك لم تخرج من اطار باقة الورد و الرؤية الدستورية التي نادى بها الرئيس مام جلالمجسدة في تنفيذ المادة ١٤٠ وضمان حق المواطنة للجميع.

ان ما يتميز به نهج الاتحاد الوطني الكردستاني اليوم هو تحوله من التنظير إلى واقع العمل الميداني، حيث تتجه الاستثمارات والشركات نحو كركوك في ظل البيئة الآمنة والمشجعة .

رسالة بافل طالباني إلى أبناء كركوك لم تنحصرفي الحملة الانتخابية وانما كانت عهد جديد بين القيادة والمواطنين فهو لم يخص الكرد وحدهم، بل وجّه كلامه إلى العرب والتركمان والمسيحيين والكاكائيين قائلاً: "نحترم هويتكم وخصوصيتكم ونتعهد بالدفاع عنكم، لأن الاتحاد الوطني هو قوتكم في بغداد.

من أبرز ما أكده بافل طالباني هو ضرورة صون الحق في التعليم بلغة الأم، معتبراً أن حماية هذا الحق هو دفاع عن جوهر الهوية الكوردية، وأن الاتحاد الوطني سيبقى الضامن لهذا المبدأ في بغداد كما في كركوك.

فالإصرار على التعليم بلغة الأم ليس مطلباً قومياً فحسب، وانما مؤشر على العدالة والكرامة الوطنية.

جوهر الخطاب يمكن تلخيصه في عبارة واحدة: "نحن قوتكم في بغداد."

هذه الجملة ليست شعاراتية، بل موقف سياسي يعمل من اجل تحويل ثقة الناس في كركوك إلى قوةٍ مؤثرةٍ في مركز القرار العراقي. كركوك اعتبرت بالأمس ساحة صراعٍ وبرميل بارود قابل للانفجار اما اليوم أصبحت نموذجاً لوحدةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ جديدة، بفضل نهج الاتحاد الوطني الذي يؤمن أن السياسة الحقيقية تبدأ بخدمة المواطن وتنتهي بتحقيق العدالة له.

عباس عبدالرزاق :

بافل طالباني: كركوك تحررت بالديمقراطية لا بالحرب

طالباني يعيد تموضع الاتحاد الوطني الكردستاني في قلب المعادلة العراقية

في مهرجان انتخابي حاشد بمدينة كركوك، أعلن بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أن حزبه أوفى بجميع الوعود التي قطعها لأهالي المحافظة، مؤكداً أن الاتحاد أسس حكومة عادلة لا تميز بين مكوناتها وتعمل من أجل الأمن والخدمة وكرامة المواطن.وجاء خطاب طالباني خلال المهرجان الجماهيري الخاص بالإعلان عن مرشحي قائمة الاتحاد الوطني (٢٢٢) لانتخابات مجلس النواب العراقي،حيث تحوّل الحدث إلى عرضٍ سياسي يكرّس موقع الاتحاد الوطني كقوة إدارية وشعبية راسخة في كركوك.

"أوفينا بالوعود"

طالباني قال في مستهل كلمته:"أقمنا حكومة في كركوك لا تميز بين مكوناتها، حكومة تؤمن بالخدمة والأمان وكرامة الناس. أوفينا بكل ما وعدنا به، رغم أن نصف العالم وقف ضدنا، لكننا لم نتراجع". وأضاف أن الاتحاد الوطني تمكّن من ترسيخ نموذج للحكم المحلي المتوازن في محافظة عُرفت تاريخيًا بتعددها الحساس، مشيراً إلى أن "كركوك اليوم تنعم باستقرار وأداء خدمي أفضل من أي وقت مضى".

تحسن الخدمات وبداية جديدة

وأكد طالباني أن كركوك تجاوزت أزماتها الخدمية القديمة، إذ لم تعد تعاني من مشكلات الماء والكهرباء كما في السابق، بفضل مشاريع نُفذت رغم ضعف التمويل. وقال:

"منذ تولينا إدارة كركوك، وصلت الميزانية ثلاث مرات فقط، ومع ذلك تحسّنت شوارع المدينة ومرافقها العامة. نعمل بجهد كي نعيد الثقة بين المواطن والإدارة المحلية".

وشدد على أن المرحلة المقبلة ستشهد مشاريع جديدة تعزز البنية التحتية وتعيد الحيوية الاقتصادية إلى المحافظة.

كركوك مدينة التعايش

في محور التعايش، شدد طالباني على أن كركوك اليوم تمثل "أنجح نموذج للتنوع في العراق"، موضحًا أن جميع المكونات من الكرد والعرب والتركمان والمسيحيين يعيشون فيها بسلام نسبي غير مسبوق.

وأضاف:"بفضل دعمكم أصبحت كركوك مدينةً للعيش المشترك. شركات كبرى ترغب اليوم بالاستثمار فيها، ونحن نقاتل من أجل كل المكونات، لا لمصلحة طرف واحد".

رسالة سياسية حادة: الديمقراطية بدل الحرب

في لهجة حادة وملمّحة إلى خصومه السياسيين، قال رئيس الاتحاد الوطني:

"هناك من يدّعي أنه سيحرر كركوك بالحرب، لكن كركوك تحررت بالديمقراطية لا بالسلاح." وأكد أن بعض الأحزاب التي تتحدث عن "تحرير كركوك" لم تقدم شيئاً حقيقياً للمدينة، مشيرًا إلى أن الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد الذي "بقي في الميدان ومع الناس".

اللغة الكردية والحقوق الدستورية

طالباني طالب الحكومة الاتحادية باحترام الدستور العراقي الذي يقر اللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب العربية، داعياً إلى صرف رواتب معلمي كركوك من بغداد وضمان حق الطلبة في التعلم بلغتهم الأم.

وقال:"لن نقبل أن يُغدر بنا في هذا الحق، فاللغة الكردية جزء من هوية العراق الرسمية، ونحن قوة حقيقية في بغداد، وسندافع عن هذا الحق حتى النهاية".

اتحاد أكثر قوة ووحدة

في ختام خطابه، أكد طالباني أن الاتحاد الوطني اليوم "أقوى وأكثر تماسكًا من أي وقت مضى"، داعيًا المواطنين إلى دعم قائمة الاتحاد الوطني (٢٢٢) في الانتخابات المقبلة. وقال بنبرة حماسية:

"نريد منكم أن تجعلوا أصواتكم خضراء في صناديق الاقتراع، كي نحافظ على روح مام جلال حيّة، ونواصل طريقه."

واختتم كلمته بنداء عاطفي تردّد صداه في القاعة:

"كركوك... كركوك... كركوك، أنتم القلب ونحن النبض."

قراءة مختصرة

خطاب بافل طالباني في كركوك لم يكن مجرد حملة انتخابية، بل إعلانًا سياسيًا عن عودة الاتحاد الوطني إلى مركز التأثير الوطني. فمن خلال التأكيد على الديمقراطية والتعايش والحقوق الدستورية، أراد طالباني أن يرسخ صورة حزبه كقوة مدنية مسؤولة، تسعى إلى حماية استقرار كركوك باعتبارها قلب التعدد العراقي.

إنها رسالة مزدوجة لبغداد وأربيل في آن واحد:

التحرر لا يكون بالسلاح، بل بالديمقراطية، وبناء الدولة يبدأ من كركوك.

وعودنا ليست شعارات انتخابية بل استراتيجية شاملة

أكد قوباد طالباني، المشرف على دائرة انتخابات أربيل لانتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢٥، أن «تعهدات الاتحاد الوطني الكوردستاني ليست مجرد شعارات انتخابية، بل تمثل استراتيجية راسخة للحزب يجري تنفيذها على أرض الواقع منذ ثلاث سنوات، وستستمر في المستقبل أيضا».

وأوضح قوباد طالباني الاربعاء ٢٠٢٥/١٠/٢٩ خلال لقائه مع كوادر الحزب في دائرة انتخابات ورتي وقسري، أن «الاتحاد الوطني يعمل بشكل جاد على معالجة القضايا الأساسية للمواطنين، وقال: «حين نقول إننا سنحل مشكلة الموازنة والرواتب بشكل جذري، فهذا التزام عملي. وحين نؤكد على المساواة بين الفلاحين في الإقليم وبقية مناطق العراق، وتوحيد رواتب الموظفين والباحثين، وتوزيع الوقود والبنزين بالأسعار ذاتها المعتمدة في باقي المحافظات، فذلك جزء من خطتنا الوطنية».

وأضاف «أن هذه التوجهات ليست وعودا انتخابية مؤقتة، بل حقوق دستورية لشعب كوردستان، مؤكدا أن الاتحاد الوطني يطالب بتطبيق الدستور مادة بمادة لضمان هذه الحقوق».

وبين قوباد طالباني «أن جميع وعود الاتحاد الوطني مبنية على أسس واضحة ضمن استراتيجيته الوطنية»، داعيا مواطني كوردستان إلى «دعم الاتحاد في الانتخابات المقبلة لتقوية موقعه في بغداد وضمان تحقيق الحقوق الدستورية للإقليم».

عدم تشكيل حكومة في الإقليم بعيدا عن الشراكة الحقيقية والعدالة

وفي كلمة ألقاها خلال تجمع انتخابي أقيم في قضاء سوران الاربعاء ٢٠٢٥/١٠/٢٩ ،أكد قوباد طالباني المشرف على دائرة اربيل الانتخابية لانتخابات مجلس النواب العراقي، الأربعاء، أن الأصوات المعترضة والساخطة في إقليم كوردستان أصوات تعود جميعها لحزبه، موجها بالاتصال بأصحابها فردا فردا وإقناعهم بتمسك الاتحاد الوطني بتعهداته وتنفيذ التزاماته في العاصمة بغداد.

وقال إن «الاتحاد الوطني والرئيس بافل يتميزون بصدق عهدهم وتنفيذ وعودهم»، مشيرا الى أنه «تعهدنا باعتراف بغداد باستحداث محافظة حلبجه وأوفينا، وعدم السماح بإجراء انتخابات برلمان كوردستان وفق القانون الانتخابي القديم وأوفينا، وتنصيب محافظ كوردي خدوم لمحافظة كركوك وأوفينا، وإعادة التوازن لميزان القوى وأوفينا، وعدم تشكيل حكومة في الإقليم بعيدا عن الشراكة الحقيقية والعدالة والخدمات، ولا يزال موقفنا ثابت منها».

وأضاف أن «الأصوات المعترضة والساخطة هي في الحقيقة أصوات تعود جميعها للاتحاد الوطني الكوردستاني"، داعيا كوادر الحزب إلى الاتصال بالمعترضين والساخطين فردا فردا وإقناعهم بتمسك الاتحاد الوطني بتعهداته وتنفيذ التزاماته في العاصمة بغداد، وبعدم ندمهم من التصويت للاتحاد الوطني الكوردستاني يوما".

مشكلة الرواتب لاتعالج بالحلول الترقيعية

واكد قوباد طالباني المشرف على الحملة الانتخابية لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم ٢٢٢ في محافظة اربيل، ان مشكلة الرواتب لاتعالج بالحلول الترقيعية بل يجب حلها بشكل نهائي.

وقال قوباد طالباني، الاربعاء ٢٠٢٥/١٠/٢٩ في كلمة خلال لقاء له مع مجموعة من مؤيدي الاتحاد الوطني الكوردستاني في مدينة اربيل: مع الاسف الشديد عندما اقول بان مشكلة الرواتب لم تحل فهذا صحيح، وما اجرى هو عبارة عن حلول ترقيعية فقط، وستظهر هذه المشكلة مرة اخرى نهاية العام الحالي، والعديد من المواطنين يطالبون الرئيس بافل جلال طالباني بالذهاب الى بغداد وايجاد حل نهائي لهذه المشكلة.

واضاف: ان الرئيس بافل جلال طالباني والاتحاد الوطني كل مرة وعن طريق ١٨ مقعدا في مجلس النواب يستطيع حل المشكلة حتى وان كانت بصورة مؤقتة، وهذا دليل واضح بان الاتحاد الوطني واذا كانت لديه مقاعد اكثر في بغداد فإنه يستطيع انجاز مهام اكبر.

واوضح قوباد طالباني: لقد قلت قبل عامين بان هذه المشكلة لاتعالج بالحلول الترقيعية، والان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤمن بان مجمل العلاقات بين الاقليم وبغداد تحتاج الى حل جذري ينهي جميع المشاكل، ويعمل الاتحاد الوطني بكل جهد من اجل حل مشكلة الرواتب والموازنة وباقي المشاكل الاخرى في اطار اتفاق شامل طويل الامد ويطالب بتنفيذ جميع بنود الدستور العراقي الدائم من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان.

العزوف عن التصويت يصب في مصلحة المتسببين بالمشكلات

وحذر قوباد طالباني، من عزوف الأصوات الساخطة والمعترضة عن المشاركة في الانتخابات المقبلة، معتبرا أن ذلك يصب في مصلحة الجهة التي ورطت المواطن بإقليم كوردستان في المشكلات التي يعانيها.

وقال قوباد طالباني في كلمة خلال تجمع انتخابي أقيم في قضاء سوران، الثلاثاء ٢٠٢٤/١٠/٢٨، لدعم قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني الرقم ٢٢٢: «لعل هناك الكثير من الأفراد والجهات ممن يتحدثون بسلاسة عن مشكلات وعراقيل تواجه المواطن، لانها ببساطة واضحة للعيان».

وأضاف قوباد طالباني: «غير أن جميع الأطراف والجهات لا تملك المقدرة الكافية لحل تلك المشكلات»، موضحا أن «الاتحاد الوطني هو القوة التي بوسعها حل تلك المشكلات في بغداد ويسعى من أجل ذلك».

وحذر قوباد طالباني في كلمته من أن «تشتت أصوات المعترضين وعدم مشاركتهم في الانتخابات يصب في مصلحة تلك الجهة التي تعد مصدرا لتلك المشاكل».

وأكد قائلا: «من الضروري لكوادرنا حشد الطاقات لجمع أكثر الأصوات المعترضة والساخطة لمصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني، كون تعهدات الاتحاد الوطني وقراراته ستغدو قوة تلك الأصوات، في بغداد وإقليم كوردستان».

اتحاد وطني قوي يعني كوردستان قوية ومستقرة

وأكد قوباد طالباني، أن عشيرة برادوست، كسائر العشائر الكوردية الأخرى، كان لها دور بارز في الدفاع عن كوردستان والهوية الكوردية، مشيرا الى أن أحفاد خان لب زيرين وأبطال قلعة دم دم، كانوا رموزا عظيمة لشجاعة الكورد وصمودهم.

وقال قوباد طالباني الثلاثاء ٢٠٢٥/١٠/٢٨ خلال تجمع جماهيري في ناحية سيدكان بمحافظة أربيل: «سررت اليوم بلقاء أهلنا من عشيرة برادوست بحضور أخي العزيز فيصل كريم خان برادوستي»، مشيرا الى «العلاقة التاريخية بين الرئيس مام جلال وكريم خان برادوست أمير عشيرة برادوست، حيث تأسست هذه العلاقة منذ بدء الثورة الجديدة لشعبنا ومازالت مستمرة».

وشدد قوباد طالباني على أن الاتحاد الوطني الكوردستاني عام ٢٠٢٥ مختلف تماما عما كان عليه قبل ١٠ أعوام، حيث ان الاتحاد الوطني الحالي قوي لدرجة أنه لن يسمح بممارسة الإجحاف بحق كوادره وجماهيره، وكلما زادت قوته بأصوات المواطنين، سيواجه الظلم والإجحاف بفاعلية أكثر»، داعيا إياهم الى «العمل الجاد خلال هذه الفترة لجمع أكبر عدد من الأصوات للاتحاد الوطني والقائمة ٢٢٢، لأن اتحادا وطنيا قويا يعني كوردستان قوية ومستقرة».

لن نقبل الإجحاف بحق كوادرنا أينما كان

وأكد قوباد طالباني، أن الاتحاد الوطني الكوردستاني لن يقبل الإجحاف بحق كوادره، وسيواجه ذلك أينما وجد.

وقال قوباد طالباني خلال تجمع انتخابي لقائمة الاتحاد الوطني الرقم ٢٢٢ في قضاء رواندز، الاثنين ٢٠٢٥/١٠/٢٧: «يعلم الجميع أنه في المناطق التي تخضع لسيطرة الاتحاد الوطني، لم ولن يسمح بالتمييز بين المواطنين في الدوائر والمؤسسات الحكومية، على أساس الانتماء الحزبي والموقف السياسي، إلا أنه في المناطق الأخرى يمارس الإجحاف بحق كوادر الاتحاد الوطني والأطراف الأخرى».

وشدد قوباد طالباني خلال التجمع، على أن الاتحاد الوطني الحالي لن يقبل الظلم والإجحاف بحق كوادره، وسيواجه ذلك أينما وجد، لأنه إن لم نستطع حماية كوادرنا ورفاقنا، فإننا لن نكون ممثلين جديرين لشعب كوردستان، والدفاع عن حقوقهم المشروعة».

الاتحاد الوطني قرر ان يكون حزب الجماهير وفي خدمتهم

أكد قوباد المشرف على دائرة انتخابات أربيل لانتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢٥، ان سياسات الاتحاد الوطني تعكس ارادة الكوردار والجماهير مؤكدا ان الحزب قرر ان يكون في حزب الجماهير.

وقال قوباد طالباني خلال لقائه كوادر ومؤيدي الاتحاد في دائرتي حرير وخليفان الاثنين ٢٠٢٥/١٠/٢٧ «أن السنوات الماضية شهدت انتقادات وملاحظات مشروعة من قبل الجماهير وأعضاء وكوادر الاتحاد الوطني، بشأن غياب وحدة الموقف داخل القيادة وابتعادها عن القاعدة الشعبية، إلا أن الحزب، ومنذ تولي السيد بافل جلال طالباني رئاسته، أجرى مراجعة عميقة وشاملة في ضوء تلك الملاحظات».

وأضاف أن «القيادة الحالية للاتحاد الوطني أصبحت أكثر انسجاما وتوحيدا في الموقف والقرار، وأن سياسات الحزب اليوم تعكس إرادة الكوادر والجماهير معا».

وأشار إلى أن «الرئيس بافل طالباني وقيادة الاتحاد الوطني يواصلون العمل من أجل المزيد من المراجعة بالتنظيمات بما يضمن مشاركة الجميع في صنع القرار وعدم ترك أي فراغ داخل صفوف الاتحاد الوطني وتنظيماته»، مؤكدا أن «الاتحاد الوطني قرر أن يكون حزب الجماهير، حيثما يكون الشعب يكون الاتحاد الوطني الكوردستاني».

الاتحاد الوطني هو الذي يستطيع حل مشاكل المواطنين من بغداد

واكد قوباد طالباني المشرف على الحملة الانتخابية لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم ٢٢٢ في محافظة اربيل، ضرورة تقوية موقع الاتحاد الوطني.

وقال قوباد طالباني، الأحد ٢٠٢٥/١٠/٢٦ في كلمة خلال لقاء له مع عدد من الشخصيات الاجتماعية في مدينة اربيل: في جميع مدن وقصبات وقرى اقليم كوردستان، لعبت الشخصيات الاجتماعية دائما دور الخير والسلام الاجتماعي، وعملوا على ارشاد المجتمع لاتخاذ الموقف الصائب دائما، موقف يكون في الصالح العام، الشخصيات الاجتماعية هم دعائم حماية المجتمع الكوردستاني.

واضاف: تشرفت بلقاء عدد من الشخصيات الاجتماعية في مدينة اربيل، واوضحت لهم لماذا يكون تقوية موقع الاتحاد الوطني الكوردستاني في الانتخابات المقبلة في مصلحة شعب كوردستان، وطلبت منهم استخدام موقعهم وثقلهم لتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات والتصويت للاتحاد الوطني، لان الاتحاد الوطني وبالاعتماد على اصوات المواطنين يستطيع حل مشاكل ابناء شعب كوردستان من بغداد والدفاع عن حقوقهم المشروعة والدستورية.

الاتحاد الوطني يعمل على اعادة الاستقرار المالي لاقليم كوردستان

واكد قوباد طالباني المشرف على الحملة الانتخابية لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم ٢٢٢ في محافظة اربيل، ان الاتحاد الوطني يعمل على اعادة الاستقرار المالي للاسواق في اقليم كوردستان.

قال قوباد طالباني، الاحد ٢٠٢٥/١٠/٢٦ في كلمة ألقاها خلال تجمعين انتخابيين في محافظة أربيل لنصرة القائمة ٢٢٢: بالامس قال الرئيس بافل جلال طالباني في مدينة كويه، ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وعن طريق ١٨ مقعدا في مجلس النواب كان له ثقل وموقع اقوى من جميع الاطراف الاخرى، والان اذا ازدادت عدد مقاعده في الانتخابات المقبلة فكم من الجهود سيبذلها لحل المشاكل؟.

واضاف: على ابناء مدينة اربيل تقوية موقع الاتحاد الوطني الكوردستاني في الانتخابات المقبلة، لانه هو الحزب الوحيد القادر على حل المشاكل في بغداد.

واوضح: ان صرف وعدم صرف الرواتب وانعدام الموازنة وعدم الاستقرار المالي الذي يواجه اقليم كوردستان منذ عدة سنوات، لم يلحق اضرارا بالموظفين فقط بل بجميع الكسبة والمهنيين والاسواق وباقي الشرائح الاخرى، ويجب على المواطنين ان يسألوا انفسهم من الذي تسبب بعدم الاستقرار المالي هذا؟، واي طرف يسعى بكل جهد لاعادة الاستقرار المالي الى اقليم كوردستان عن طريق الاتفاق مع بغداد؟.

وقال قوباد طالباني: ان نجاح الاتحاد الوطني في الانتخابات سيساعد على اعادة الاستقرار المالي للاسواق في اقليم كوردستان، لان استراتيجية الاتحاد الوطني هي حل مشاكل الرواتب والميزانية، ولن يسمح بان يدفع المواطنين ضريبة الاخطاء السياسية لأي طرف آخر اكثر من ذلك.

رسائل اللقاءات

من خلال سلسلة خطاباته الجماهيرية في أربيل وسوران وسيدكان وروواندز وورتـي، قدّم قوباد طالباني رؤية سياسية واضحة ومتماسكة تعبّر عن جوهر مشروع الاتحاد الوطني الكوردستاني في مرحلته الجديدة:

حزبٌ لا يتحدث عن الإصلاح كشعار انتخابي، بل يتعامل معه كـ خطة عمل واقعية ومستمرة تهدف إلى تصحيح مسار الحكم في الإقليم، وإعادة بناء العلاقة بين أربيل وبغداد على أساس الحقوق الدستورية والمصالح المتبادلة.

لقد سعى قوباد طالباني، بلغة هادئة ومنطق عملي، إلى إقناع المواطن الكوردستاني بأن الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد الذي ينفّذ ما يتعهّد به، ويضع المواطن في صميم قراراته، مستشهدا بإنجازات ملموسة مثل:

* تثبيت محافظة حلبجة دستوريا،
* إعادة التوازن في كركوك،
* منع تمرير قانون انتخابي مجحف،
* والإصرار على أن لا حكومة في الإقليم بلا شراكة حقيقية وعدالة وخدمات.

وفي كل خطاب، كان قوباد طالباني يربط ما بين المشكلة المعيشية (كالرواتب والموازنة والاستقرار المالي) والمشكلة السياسية (سوء إدارة العلاقة مع بغداد)، مؤكدا أن الحل لا يكون بالمسكنات، بل عبر اتفاق شامل طويل الأمد يضمن تنفيذ الدستور كاملا، بندا بندا.

إنه بذلك يقدّم الاتحاد الوطني كقوة عقلانية مسؤولة، تسعى لحل جذور الأزمات لا لإدارتها مؤقتا.

أما في بعده التنظيمي، فقد أوضح قوباد أن الاتحاد الوطني بعد مراجعة شاملة لسياساته الداخلية أصبح أكثر وحدة وانسجاما، وأنه قرر بوضوح أن يكون حزب الجماهير، يسمع صوتها ويعكس إرادتها، ويرفض كل أشكال الإجحاف بحق كوادره وأعضائه، لأن الدفاع عنهم هو جزء من الدفاع عن كوردستان ذاتها.

وفي جوهر رسالته الانتخابية، شدّد على أن اتحادا وطنيا قويا يعني كوردستان قوية ومستقرة، وأن العزوف عن التصويت لا يخدم سوى الجهات التي تسببت في أزمات الإقليم، داعيا المواطنين إلى المشاركة الفاعلة، لأن قوة الاتحاد الوطني في صناديق الاقتراع تعني قوة كوردستان في بغداد.

لقد أراد قوباد طالباني أن يرسّخ قناعة واضحة لدى الشارع الكوردستاني بأن: «وعود الاتحاد الوطني ليست شعارات انتخابية، بل برنامج إصلاحي متكامل لتصحيح مسار الحكم، وتحقيق العدالة والشراكة، وصون الحقوق الدستورية لإقليم كوردستان.» وهي الرسالة التي تنتظرها الجماهير من حزب عريق آمن دائما بأن شرعيته لا تُستمد من الشعارات، بل من خدمة الناس وحماية كوردستان.

أيها الرفاق.. هلموا إلى «زگار»

*ترجمة:نرمين عثمان محمد

في هذه الأيام، وضمن إطار الحملة الانتخابية للدورة السادسة لانتخابات مجلس النواب العراقي، قمنا بزيارة عدد من اللجان والمراكز التنظيمية في محافظة السليمانية، دعما ومساندة لرفاقنا المشاركين في هذه المعركة الانتخابية المصيرية بالنسبة لإقليم كوردستان.

لا شك أن بشائر النصر والنجاح باتت تلوح في الأفق بوضوح، فحتى ضوء القمر بدا كأنه يشاركنا الأمل منذ المساء!

وقد لمسنا في كل موقع روحا تنظيمية عالية، حيث كان الرفاق، كل في ميدانه، يعملون بجد ونشاط كخلايا نحل لا تهدأ، يفيضون حماسا وإيمانا بإنجاح هذه العملية الديمقراطية.

إن الهدف الأساس لقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني لا يتمثل فقط في خوض الانتخابات والفوز بها، بل في ضمان نجاح العملية الانتخابية ذاتها، وأن تُجرى بانسيابية وسلاسة تامة، خالية من أي مشكلات أو تدخلات أو نواقص، لنُثبت للعالم أجمع مدى التزامنا نحن الكُرد بقيم الديمقراطية، وجديتنا في ترسيخ نهج الحرية والنضال السياسي المسؤول.

لقد غمرني شعورٌ عميق بالفرح والاعتزاز حين التقيتُ رفاقي القدامى في مركز تنظيم السليمانية؛ أولئك الذين شاركتُهم العمل التنظيمي لسنوات طويلة، كان بعضهم يومها شابا يافعا، وقد بلغ اليوم مرحلة نصف العمر او النضج، فيما لا يزال آخرون يحتفظون بنفس الوهج والروح الشابة التي عرفناها فيهم.

قبل تسعة وعشرين عاما كنتُ مسؤولا عن ذلك المركز، وشاركتُهم عناء الخدمة والعطاء في هذه المدينة الطيبة الكريمة، مدينة الأصالة والمجد والنضال.

يا إلهي... ما أبهى أن تعانق رفاقك القدامى، وأن تستنشق عبق عرقهم الممزوج بعطر النضال وأيام الصبر والعزيمة! تلك اللحظات تعيد إلى القلب حرارة البدايات، وتمنح الروح يقينا جديدا بأن نهج الراحل مام جلال ما زال حيا نابضا في أياد أمينة، وأن رايته تُرفع جيلا بعد جيل، أعلى وأبهى وأكثر إشعاعا.

نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني نقول بثقة وإيمان:»عاما بعد عام، هنيئا لنا بقوتنا في هذا العام»، لا كما يقول الآخرون: «عاما بعد عام، طوبى للعام المنصرم»!

لقد تغير أسلوب النضال في العالم، وصارت ميادينه الجديدة هي البرلمان، والتجربة المدنية، والممارسة الديمقراطية، لا الجبال ولا السلاح. إنه شكلٌ جديد من النضال، ما زال أبناء الشرق الأوسط يتعلمون لغته وأدواته، ونحن في طليعة الساعين إلى إتقانه وترسيخ قيمه.

لقد تحولت الممارسة الديمقراطية والبرلمانية في دول الغرب، بفضل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، إلى منظومة راسخة ومتجذرة في بنية الدولة والمجتمع، قائمة على مؤسسات مستقرة وتقاليد متوارثة منذ قرون.

أما لدينا، فما زالت هذه التجربة فتية، لم تكتمل ملامحها بعد، وتواجه بين الحين والآخر رياح التخلف وموروثات الاستبداد التي تحاول إعاقتها.

صحيح أن النضال البرلماني يبدو في مظهره متشابها هنا وهناك، لكن جوهره مختلف تماما؛ فهناك يُمارس في ظل ثقافة ناضجة تحترم القانون وتؤمن بالتداول السلمي للسلطة، بينما يُمارس لدينا وسط ثقافة ما زالت تتلمس طريقها نحو الوعي الديمقراطي الحقيقي.

ولا شك أن استمرار العملية الانتخابية في العراق الاتحادي وإقليم كردستان سيُسهم في ترسيخ هذا النمط من النضال المدني، ويحوله تدريجيا إلى أداة حقيقية للتغيير الاجتماعي والسياسي، وإلى ممارسة فعلية لتداول السلطة وترسيخ قيم الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع.

ومع توالي الدورات الانتخابية، يبدأ المواطن بإدراك قيمة صوته وأثره، ويزداد وعيه بأهمية المشاركة في تقرير مصيره. فيتعلم كيف يميز بين الشعارات والبرامج، ويعرف لمن يمنح صوته، ومن هو المرشح القادر حقا على تمثيل إرادته والدفاع عن مطالبه المشروعة.

وهكذا، كلما استمرت التجربة الديمقراطية ونضجت، تراجعت نقائصها وتعمقت فوائدها، ليصبح صندوق الاقتراع مرآة حقيقية لإرادة الشعب، لا مجرد طقس انتخابي عابر.

ولهذا كنا نرفع النداء عاليا مع اقتراب الانتخابات البرلمانية الكردستانية السادسة، ونقول بملء أفواهنا

وبإيمان عميق:أيها الرفاق، تعالوا إلى "سرام"، إلى بساتين خانقين، لقطف ثمار نخيلها العالية... تعالوا إلى الحملة الانتخابية!

ففي كل خريف، حين يحين موسم الحصاد في خانقين، تتلألأ عراجين النخيل بثمارها الناضجة، ويهب الأهالي لجمع ما تناثر منها على الأرض في طقس جماعي مفعم بالبهجة والعطاء، يسمونه بـ (زگار).

واليوم، ومع انطلاق هذه الدورة الانتخابية البرلمانية العراقية، نقولها من جديد بروح اتحادية أصيلة:يا رفاق الاتحاد الوطني، هلموا إلى «زگار» الديمقراطية... فالثمار هذه المرة هي أصواتُ الناس وثقتُهم، وهي أطيب ما يُجنى في موسم النضال السياسي.

هلموا جميعا لنقطف معا ثمار اتحادكم الوطني الكردستاني الحلوة، المفعمة بروح الإخلاص والانتماء، من أجل تحقيق النصر في الانتخابات البرلمانية العراقية السادسة، وضمان الحقوق الدستورية المشروعة لشعبنا، وتأمين رواتب وميزانية إقليم كردستان وفق الدستور، وبناء علاقة متوازنة وشراكة حقيقية مع القوى السياسية في العراق الاتحادي.

وبذلك، نُحيي أرواح شهدائنا الأبرار، ونُضيء طريق الاتحاد الوطني الكردستاني بمزيد من الإشراق والوفاء لنهج المؤسس والرائد مام جلال، الذي علمنا أن السياسة فن البناء لا الهدم، وأن الوطنية الصادقة تُقاس بصدق العهود لا بضجيج الشعارات.

إن هذا الهدف الوطني النبيل لن يتحقق إلا بوحدة الصف وتكاتف الجهود داخل بيتنا الاتحادي الواحد، وبالتمسك بسياسة باقة الورود التي أرساها مام جلال، القائمة على الحوار، والتفاهم، والإيمان بالتنوع قوة لا ضعفا وبالهمة والمثابرة من قبل كوادر وأعضاء ومؤيدي الاتحاد الوطني الكردستاني.

ولهذا، فإن يوم الاقتراع ليس مجرد مناسبة انتخابية، بل عهدٌ جديد مع شعبنا، فلنذهب جميعا، مع عائلاتنا وأقربائنا وأصدقائنا، إلى صناديق الاقتراع، ولنجعلها تتحدث بلون الأمل الأخضر، لون الاتحاد الوطني الكردستاني، ولنصوت للقائمة (٢٢٢)، كي نُثبت أن إرادتنا الحرة هي التي تصنع التغيير وتصون الكرامة وتبرئ الذمة أمام الوطن والتاريخ.

❊ ❊

زگار: مصطلح يُستخدم في خانقين لوصف عملية قطف ثمار التمر من النخيل، وجمع ما تساقط منها على الأرض بطريقة جماعية مفعمة بالبهجة والحبور. هذه الممارسة التقليدية تعبر عن العمل المشترك وروح التعاون بين الأهالي، وتُعتبر مناسبة سنوية مفعمة بالفرح والحياة، كما أنها تحمل رمزية جني الثمار بالجهد الجماعي، ما يجعلها استعارة رائعة يمكن ربطها بالجهود الانتخابية والاجتماعية.

*محمد شيخ عثمان

مشروع وطني متكامل، يمتد من عمق الإقليم إلى قلب بغداد

بموازاة خطابات رئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني الجماهيرية المفعمة بالامال والتعهدات الحقيقية ،برزت سلسلة خطابات قوباد طالباني في أربيل وسوران وروواندز وسيدكان وورتـي وقسري، كخريطة طريق واضحة المعالم تعبّر عن النهج الإصلاحي الجديد للاتحاد الوطني الكوردستاني، وتؤكد أن الحزب لا يكتفي بإطلاق الشعارات، بل يعمل على تنفيذها كمشروع وطني متكامل، يمتد من عمق الإقليم إلى قلب بغداد.

لقد تحدث قوباد طالباني، المشرف على دائرة أربيل الانتخابية، بلغة واثقة قائمة على الوقائع، ليخاطب وجدان المواطن الكوردستاني مباشرة، مؤكدا أن ما يطرحه الاتحاد الوطني اليوم ليس برنامج انتخابات عابرا، بل استراتيجية حكم وإدارة، تقوم على ثلاثة أسس:

أولا، معالجة المشكلات الاقتصادية والمعيشية من جذورها لا بترقيعها؛ وثانيا، إصلاح العلاقة بين الإقليم وبغداد على قاعدة الدستور والشراكة الحقيقية؛ وثالثا، إعادة الاعتبار لدور المواطن والجماهير في صناعة القرار السياسي داخل الحزب والإقليم على السواء.

ومن خلال خطابه المتزن، حاول قوباد طالباني تفكيك المعادلة التي أثقلت حياة الناس في السنوات الماضية، مبيّنا أن أزمة الرواتب والموازنة ليست مشكلة مالية فقط، بل هي نتاج خلل سياسي وإداري في العلاقة بين أربيل

وبغداد، لا يمكن حله إلا عبر اتفاق شامل طويل الأمد، يُعيد الثقة والالتزام المتبادل بين الطرفين.

ولم يكتفِ قوباد بتشخيص الواقع، بل استعرض نماذج ملموسة من الوفاء بتعهدات الاتحاد الوطني، فقد أوفى الحزب بعهده في استحداث محافظة حلبجة، وفي إعادة التوازن إلى كركوك، وفي حماية الشراكة داخل مؤسسات الإقليم، وفي مواجهة أي محاولة لتهميش إرادة المواطنين أو تزييف أصواتهم.

وبهذا، جسّد الاتحاد الوطني مرة أخرى مبدأ الفعل قبل القول الذي رسّخه الرئيس مام جلال وأكّده الرئيس بافل طالباني في الميدان.

إن الخطاب الذي يقدّمه قوباد طالباني اليوم، هو دعوة إلى تصحيح مسار الحكم في الإقليم، وإلى ترسيخ نمط جديد من السياسة الكوردستانية، قوامه العمل والصدق لا التجمّل بالشعارات. وهو خطاب موجه خصوصا إلى الأصوات الساخطة والمترددة، ليقول لها إن العزوف عن التصويت لا يعاقب المقصّرين، بل يكافئهم، وإن الطريق إلى التغيير الحقيقي يبدأ من صندوق الاقتراع الأخضر الذي يحمل الرقم ٢٢٢، رمز الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وفي جوهر رسالته، أراد قوباد طالباني أن يذكّر الجميع بأن اتحادا وطنيا قويا يعني كوردستان قوية ومستقرة، وأن قوة الحزب في بغداد هي الضمانة لحقوق الإقليم ومكتسباته الدستورية، وأن التحالف بين الشرعية الشعبية والمصداقية السياسية هو وحده القادر على إخراج كوردستان من دوامة الأزمات.

لقد أصبحت الرسالة واضحة بان الاتحاد الوطني لا يعطي الوعود ليربح الانتخابات، بل يعمل ليُصلح مسار الادارة والحكم وان وعوده ليست موسمية، بل خطة إصلاح وطنية مستمرة، تتقدم كل يوم بخطى واقعية، لأنها ببساطة تنطلق من معاناة الناس وتعود إليهم على هيئة أمل وثقة واستقرار.

ان تجسيد العمل بدل الكلام، والتنفيذ بدل الوعد، والمصداقية بدل المزايدة ،رسالة تنتظرها الجماهير من حزب عريق آمن دائما بأن شرعيته لا تُستمد من الشعارات، بل من خدمة الناس وحماية كوردستان.

وعود الاتحاد الوطني... مشروع إصلاح لا حملة انتخابية

د. فؤاد أحمد :

الاتحاد الوطني ركيزة استقرار العراق ومستقبل الكورد

يمتلك الاتحاد الوطني الكردستاني في إقليم كردستان والعراق عمومًا أدوات انتخابية وسياسية غنية مكّنته من أن يكون أحد أكثر الأطراف السياسية واقعية في تعامله مع التحولات والأحداث التي مرّ بها العراق خلال العقود الماضية.

فمنذ ما قبل سقوط النظام العراقي السابق، كانت توقعات الرئيس جلال طالباني دقيقة وبعيدة النظر، حين أعلن استعداد الكرد لدعم التحالف الدولي في إسقاط نظام صدام حسين. ورغم الانتقادات الشديدة التي وُجهت إليه آنذاك من أطراف سياسية كردية وعربية، إلا أن الأحداث أثبتت صواب رؤيته، وجنى الجميع لاحقًا ثمار تلك المواقف الجريئة.

خلال مرحلة تحرير العراق، شاركت قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني بفاعلية في العمليات العسكرية، وكان حضورها الميداني والسياسي مؤثرًا. وبعد التحرير، انتقل الاتحاد إلى بغداد بثقله الكامل، إدراكًا منه أن ضمان حقوق الشعب الكردي لا يتحقق إلا من داخل مؤسسات الدولة العراقية، فشارك بفعالية في إعادة صياغة أسس الدولة على أسس جديدة تضمن العدالة والمواطنة المتساوية.

كما لعب الاتحاد دورًا رياديًا في تأسيس أول مؤسسة تشريعية عراقية مؤقتة، وهي النواة الأولى لأي نظام ديمقراطي، حيث أُسندت رئاستها إلى ممثل عن الاتحاد الوطني الكردستاني، تقديرًا لدوره الوطني.

وفي مرحلة صياغة الدستور العراقي، ترك الاتحاد بصماته الواضحة، خاصة في الفصول المتعلقة بالديمقراطية وحقوق المكونات القومية والدينية. وكان هو صاحب المبادرة في ترسيخ مبدأ الفيدرالية، وتحويل العراق من دولة مركزية إلى دولة اتحادية، بناءً على اقتراح الرئيس طالباني نفسه. كما ابتكر الاتحاد فكرة كوتا المكونات لضمان تمثيلهم وحماية حقوقهم في البرلمان، وحرص على أن تُحصن مواد الدستور من التعديل التعسفي الذي قد يمس حقوق الكرد والمكتسبات الديمقراطية.

وفي مرحلة ما بعد الدستور، واصل الرئيس جلال طالباني عبر رئاسته لجمهورية العراق لدورتين حماية حقوق جميع العراقيين، وفي مقدمتهم الشعب الكردي. فكان وجوده في أعلى منصب سياسي ضمانة للاستقرار والتوازن بين بغداد والإقليم، حيث كانت الخلافات حينها تُحلّ ضمن الإطار الدستوري والقانوني، بعيدًا عن التوترات والمزايدات السياسية، دون أن تمس حياة المواطنين في كردستان.

إن هذا الاستعراض السريع لمسار الأحداث منذ سقوط النظام وحتى تأسيس الدولة العراقية الجديدة، يبيّن بوضوح أهمية وجود الاتحاد الوطني الكردستاني كقوة فاعلة في بغداد، تدافع عن حقوق الشعب الكردي وتعمل على ترسيخ أسس الدولة الديمقراطية الاتحادية.

إيلين علي :

الاتحاد الوطني.. رؤية وطنية تدعم الإصلاح والتوازن بين المركز والإقليم

واصل الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال الدورة البرلمانية الخامسة أداءه السياسي الفاعل داخل مجلس النواب العراقي، عبر مواقف تشريعية واضحة ورؤية إصلاحية تهدف إلى تعزيز التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان، وترسيخ مبدأ الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرار.

ومثّل حضور كتلة الاتحاد الوطني صوتاً متزناً ومدافعاً عن القضايا الوطنية والحقوق الدستورية للإقليم، مع السعي لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية وإيجاد حلول واقعية للمشكلات العالقة.

تشريعات ومواقف تعبّر عن المسؤولية الوطنية

في الدورة البرلمانية الخامسة، قدّم نواب الاتحاد الوطني مواقف بنّاءة في ملفات حيوية مثل الموازنة العامة، وتوزيع الثروات، وحقوق الموظفين في الإقليم، إلى جانب دعم مشاريع

القوانين التي تعزّز العدالة الاجتماعية وتحسّن ظروف المعيشة للمواطنين.

كما كان للحزب دور بارز في النقاشات التشريعية المتعلقة بتثبيت حصة الإقليم في الموازنة الاتحادية، وضمان حقوق البيشمركة ورواتبهم، إضافة إلى المشاركة الفعّالة في اللجان النيابية التي ناقشت ملفات الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة.

صوت الاعتدال والتوازن داخل البرلمان

يؤكد مراقبون ان الاتحاد الوطني الكوردستاني تميز بأتخاذ مواقف عقلانية في أوقات الأزمات السياسية، وسعى دائماً إلى بناء جسور الثقة بين القوى العراقية، مؤكدًا أن الحوار هو السبيل الوحيد لحماية العملية الديمقراطية واستمرار مؤسسات الدولة.

ومن خلال حضوره النيابي، لعب الحزب دور الوسيط في عدد من القضايا الخلافية بين القوى السياسية، محاولاً منع الانقسام وإعلاء المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات حزبية أو انتخابية.

دور متقدّم في تمثيل المرأة والشباب

عُرف الاتحاد الوطني الكوردستاني بدعمه المتواصل لتمكين المرأة والشباب داخل مجلس النواب، من خلال ترشيح وجوه جديدة أثبتت حضورها وكفاءتها، وشاركت بفاعلية في مناقشة القوانين المتعلقة بالمساواة، والتعليم، وتمكين الفئات المهمشة.

ويرى الحزب أن مشاركة المرأة في القرار السياسي تمثّل أساسًا للتنمية المجتمعية والاستقرار السياسي، وهو ما تجسد في عدد من المبادرات والمقترحات التي قدّمتها نائبات الاتحاد خلال الدورة السابقة.

منجز سياسي يؤكد الثقة ويعزّز الشراكة الوطنية

يؤكد مراقبون أن أداء الاتحاد الوطني الكوردستاني في الدورة البرلمانية الخامسة عكس نهجاً سياسياً متوازناً، جمع بين الواقعية والالتزام بالمبادئ، وساهم في ترسيخ حضوره كمكوّن أساسي في المشهد العراقي العام.

ومع اقتراب الانتخابات الجديدة، يسعى الحزب إلى البناء على ما تحقق، وتعزيز دوره في صياغة القرارات المصيرية، بما يضمن وحدة العراق، واستقرار الإقليم، واستمرار الشراكة الدستورية بينهما.

اولويتنا الدفاع عن قوت المواطن ومستحقاته في بغداد

أكد نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رفعت عبد الله، الاربعاء، أن الدفاع عن قوت المواطن ومستحقاته في العاصمة بغداد من صلب اهتمامات حزبه.

وقال مكتبه الإعلامي في بيان إن "عبد الله، اجتمع مع العاملين في دائرة بازيان الانتخابية، وثمن خلال اللقاء جهودهم المخلصة لإنجاح قائمة الاتحاد الوطني المرقمة ٢٢٢، داعيا إياهم إلى تنظيم حملة دعائية عصرية ومؤثرة".

وأشار عبد الله إلى أن "أدبيات الرئيس الراحل مام جلال في مرحلة النضال المقبلة في مجلس النواب العراقي، تمحورت حول ضرورة توحيد الصف الكوردستاني في بغداد"، مؤكدا أن "الاتحاد الوطني بوصفه كتلة قومية ووطنية ومسؤولة تدافع من البرلمان عن حقوق المواطن وقوته ومستحقاته".

في جعبتنا خريطة طريق جديدة ورؤية وطنية

من جهة ثانية أكد نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رفعت عبد الله، أن مقصدنا العاصمة بغداد وفي جعبتنا خريطة طريق جديدة ورؤية وطنية شاملة.

وقال مكتبه الإعلامي في بيان إن "نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رفعت عبد الله، أجرى ضمن الحملات الانتخابية لدعم القائمة ٢٢٢، جولات تفقدية لمدينتي بينجوين وسيد صادق ، حيث دعا إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات المرتقبة في الحادي عشر من الشهر المقبل، والتصويت لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني المرقمة ٢٢٢".

وأضاف أن حزبه "أعد كوكبة من المرشحين الخبراء والكفوء، كل في مجال تخصصه ومؤهلاته لتمثيل الشعب الكوردستاني في مجلس النواب بدورته المقبلة، كي يخوضوا صراع الحقوق والدفاع عن مستحقات المواطن الدستورية ومنها مستحقاته المالية".

وأكد أن "الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة بافل طالباني، ماض نحو العاصمة بغداد وفي جعبته خريطة طريق جديدة ورؤية وطنية شاملة، لتنفيذ الالتزامات التي تفرضها عليه مسؤولياته الوطنية والقومية من العاصمة بغداد".

فرصة لتحسين العلاقة مع المواطن

أكد نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رفعت عبد الله، الثلاثاء، أن الانتخابات ليست مكاسب فحسب بل فرصة لتحسين العلاقة مع المواطن.

وقال مكتبه الإعلامي في بيان إن "عبد الله، حضر أربعة تجمعات جماهير في السليمانية لدعم القائمة ٢٢٢ الانتخابية، حيث ثمن مساعي كوادر الاتحاد الوطني الخيرة وجهودهم الخيرة لتنفيذ برامج الحملة الانتخابية والدفع باتجاه إنجاح قائمة الحزب الانتخابية".

وأكد عبد الله في حديثه للحضور أن "الانتخابات ليست مجرد نيل مقاعد برلمانية وحصد أصوات المقترعين ومنجزا ديموقراطيا بل هي فرصة ذهبية لإشعال الحماس الجماهيرير وتحسين العلاقة مع المواطن"، داعيا إلى المشاركة الواسعة والايجابية في الانتخابات التشريعية المرتقبة في الحادي عشر من الشهر المقبل والتصويت للقائمة ٢٢٢".

الاتحاد الوطني حول التعهدات الى افعال وخطط ملموسة

أكد نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الأحد ٢٠٢٥/١٠/٢٦، أن الاتحاد الوطني أثبت على الدوام التزامه بتحويل تعهداته ووعوده إلى خطوات عملية وسياسات قابلة للتنفيذ، ما عزز ثقة المواطنين به.

واستقبل رفعت عبد الله نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اليوم في السليمانية أعضاء مجلس جمعية المجمعات السكنية، وثمن جهود كوادر الاتحاد الوطني الذين يعملون بروح مقاتل لإنجاح قائمة الحزب رقم (٢٢٢) في الاستحقاق الانتخابي المقبل.

وأضاف رفعت عبد الله أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني سيحوّل أصوات المقترعين إلى قوة جماهيرية مؤثرة في بغداد»، مشيرا إلى أن «الاتحاد الوطني تمكّن من كسب ثقة المواطنين من خلال التزامه بخدمة الناس، والسعي الجاد لحل الخلافات ونيل الحقوق المشروعة».

قائمة الاتحاد الوطني تمثل تطلعات سائر أطياف المجتمع الكوردستاني

أشاد جعفر شيخ مصطفى، مسؤول مجلس حماية المصالح العليا في الاتحاد الوطني الكوردستاني، بالدور الوطني والمهني للمحامين، وذلك خلال اجتماع موسع الأربعاء ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٥ بعدد كبير منهم، بحضور السيد رفعت عبد الله نائب رئيس الاتحاد الوطني، وتلار لطيف مسؤولة مركز الشؤون القانونية للاتحاد.

وأكد جعفر شيخ مصطفى «أن المحامين يشكلون شريحة فاعلة ومؤثرة في المجتمع الكوردستاني»، داعيا إياهم إلى «الإسهام الفاعل في دعم برامج الاتحاد الوطني الكوردستاني والتصويت للقائمة رقم ٢٢٢، في الانتخابات البرلمانية المقبلة»، مشددا على أن «المشاركة في الانتخابات واجب وطني تصب في مصلحة حماية حقوق شعب كوردستان ضمن إطار الدولة الاتحادية».

وأشار جعفر شيخ مصطفى إلى «تاريخ الاتحاد الوطني المليء بالتضحيات في

سبيل كوردستان»، مذكّرا بأن «الحزب قدم أكثر من ٢٧ ألف شهيد دفاعا عن الشعب الكوردي ومكتسباته»، ومؤكدا أن «الاتحاد الوطني سيبقى متمسكا بنهجه الثابت القائم على النضال والدفاع عن الدستور والمادة١٤٠ وحقوق قوات البيشمركة».

من جانبه، أوضح السيد رفعت عبد الله أن «الاتحاد الوطني يمتلك اليوم موقعا قويا ومؤثرا في بغداد ويحظى باحترام القوى السياسية العراقية»، لافتا إلى أن «رئيس الوزراء العراقي أشاد مؤخرا بدور الاتحاد الوطني في تقريب وجهات النظر بين بغداد وأربيل».

وفي ختام اللقاء، أكدت تلار لطيف «أهمية دعم المحامين لمرشحي الاتحاد الوطني الكوردستاني، وشارت إلى أن وحدة الصف والمشاركة الواسعة ستكونان مفتاح نجاح قائمة ٢٢٢ في الانتخابات المقبلة».

أهمية تشريع قانون يحفظ حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

أكد مسؤول مجلس مصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني العليا جعفر الشيخ مصطفى، الاثنين، حرص حزبه على توفير الرعاية والاهتمام لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، مشددا على أهمية تشريع قانون يحفظ حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال مكتبه الإعلامي في بيان تلقى المسرى نسخة منه إن "الشيخ مصطفى، اجتمع، اليوم، جمعا غفيرا من أصحاب الاحتياجات الخاصة في محافظة السليمانية، يمثلون سبع منظمات مدنية"، مبينا أن "الشيخ مصطفى ثمن الأدوار التي تضطلع بها تلك الشريحة، مؤكدا أن أنهم جزء مهم من المجتمع وسمة بارزة من سمات الصمود والثقة بالنفس".

وأضاف أن "الرئيس الراحل مام جلال كان يولي أهمية فائقة بتلك الشريحة، ويسعى بشكل حثيث لتلبية مطاليبهم واحتياجاتهم والدفاع عن حقوقهم عبر المنظمات التي تمثلهم"، مشددا على "حرص الاتحاد الوطني، اليوم، على توفير الرعاية والاهتمام لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، ورفع مستواهم المعيشي من خلال ممثلي الشعب في مجلس النواب العراقي، وتشريع القوانين التي تحفظ حقوق تلك الشريحة المهمة".

ودعا مسؤول مجلس مصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني العليا جعفر الشيخ مصطفى، إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات التشريعية المرتقبة في الحادي عشر من الشهر المقبل والتصويت لمرشحي القائمة ٢٢٢، لانها الممثلة الحقيقية لتطلعات سائر أطياف المجتمع الكوردستاني.

دعوة الجميع للتصويت لقائمة الاتحاد الوطني رقم ٢٢٢

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية العراقية، دعا السيد قادر عزيز المواطنين إلى المشاركة الفاعلة في الانتخابات والتصويت لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم (٢٢٢)، مؤكدا أن هذه الانتخابات ليست مجرد منافسة بين الأحزاب، بل هي معركة مصيرية تتعلق بمستقبل الشعب الكوردي وحقوقه الدستورية.

وأوضح قادر عزيز أن «نتائج الانتخابات المقبلة سيكون لها تأثير مباشر على الموازنة العامة والرواتب وحقوق قوات البيشمركة وتطبيق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي»، مشددا على «ضرورة وحدة الصف والمشاركة الواسعة».

وأضاف: «أدعو جماهير كوردستان، وعوائل الشهداء، وقوات البيشمركة، وجميع الكوادر والأعضاء والمناصرين للاتحاد الوطني الكوردستاني إلى المشاركة بقوة في هذه الانتخابات الحاسمة، والتصويت لقائمة (٢٢٢) من أجل حماية حقوقنا وتعزيز موقع الكورد في بغداد».

ولفت قادر عزيز «أنا على يقين تام بأن فوز الاتحاد الوطني الكوردستاني ومرشحيه في هذه الانتخابات سيجعل موقع الكورد في بغداد أقوى وأكثر تأثيرا من أي وقت مضى».

سياسات الاتحاد الوطني تتمحور في إيلاء المزيد من الاهتمام بمدينة عقرة

أكد العضو القيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني لطيف نيرويي، أن سياسات حزبه تتمحور في إيلاء المزيد من الاهتمام بمدينة عقرة ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن.

وقال بيان رسمي إن "العضو القيادي ومسؤول بورد الإعلام في مكتب الإعلام والتوعية أحد مكاتب الاتحاد الوطني الكوردستاني، لطيف نيرويي، أجرى في مدينة عقرة زيارات، رفقة مسؤول مركز دهوك للحزب محمد دوشيواني، إلى العديد من الشخصيات الدينية والمجتمعية وأسر الشهداء والمناضلين".

وأشار نيرويي خلال تلك الزيارات إلى المواقف البطولية والأدوار المميزة التي اضطلع بها أبناء هذه المدينة العريقة في حركة التحرر الكوردي، ولا سيما الثورة الجديدة التي أطلق شرارتها الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث كانوا في الصفوف المتقدمة خلال مسيرة النضال الطويل".

وشدد نيرويي أن "سياسات الحزب ورئيسه بافل طالباني تتمحور في إيلاء المزيد من الاهتمام وتقديم خدمة أكبر لسكان هذه المنطقة"، لافتا إلى حزبه "يظل وفيا وصادق العهد حيال التضحيات الجسيمة التي قدمها أبناء مدينة عقرة والمنطقة عموما"، متعهدا بأن تبذل القائمة ٢٢٢ الانتخابية ومرشحيها أقصى الجهود لرفع مستوى الخدمات في تلك المنطقة".

كرنفال جماهيري لعشيرة الهركي دعما لتحالف اتحاد أهل نينوى

أُقيم الثلاثاء ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٥، كرنفال جماهيري حاشد لعشيرة الهركي، بحضور أراس محمد آغا، عضو المجلس القيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيس تحالف اتحاد أهل نينوى، والشيخ جوهر محيي الدين آغا، رئيس عشيرة الهركي، إلى جانب جمعٍ غفير من أبناء العشيرة وشرائح المجتمع المختلفة، وذلك دعما لقائمة ومرشحي الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وخلال الكرنفال، أشاد أراس محمد آغا بدور الشيخ جوهر آغا وأبناء عشيرة الهركي في حل الخلافات والنضال والتضحيات التي قدموها عبر في مراحل مختلفة، مثمّنا دعم الشيخ جوهر آغا المتواصل للاتحاد الوطني الكوردستاني في نينوى، ومواقفه الثابتة في الدفاع عن مرشحي تحالف اتحاد أهل نينوى رقم (٢٨١).

من جانبه، أكد الشيخ جوهر آغا الهركي دعمه الكامل لقائمة تحالف اتحاد أهل نينوى رقم (٢٨١) في انتخابات مجلس النواب العراقي، داعيا أبناء العشيرة وجميع الحاضرين إلى التصويت للقائمة ومساندة الرئيس بافل جلال طالباني في حملته الانتخابية.

كما دعا أراس محمد آغا الجماهير إلى المشاركة الفاعلة في الانتخابات والتصويت لتحالف اتحاد أهل نينوى رقم (٢٨١)، الذي يضم مرشحي الاتحاد الوطني الكوردستاني في نينوى، بهدف تمكين الاتحاد من مواصلة تقديم الخدمات لأهالي المحافظة في جميع أقضيتها ونواحيها.

رئيس الجمهورية والعاهل الاردني يؤكدان ضرورة توسيع التعاون

وصل فخامة رئيس الجمهورنية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الثلاثاء ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٥، إلى العاصمة الأردنية عمان في زيارة رسمية، وكان في استقبال فخامته جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين السيد أيمن الصفدي، ومدير مكتب جلالة الملك المهندس علاء البطاينة، ووزير الصناعة والتجارة والتموين السيد يعرب القضاة، وسفير جمهورية العراق لدى الأردن السيد عمر البرزنجي، إضافة إلى عدد من المسؤولين الأردنيين.

هذا وبحث فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٥ في قصر بسمان في العاصمة الأردنية عمان، مع جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية العلاقات الثنائية وسبل تطويرها، فضلا عن مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة.

وأكد رئيس الجمهورية حرص العراق على تعزيز العلاقات التاريخية والأخوية مع المملكة الأردنية

الهاشمية، ومواصلة العمل المشترك بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، ويسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

من جانبه، رحب جلالة الملك عبد الله الثاني بفخامة الرئيس والوفد المرافق له، مشيدا بعمق العلاقات التي تربط العراق والأردن، ومؤكدا أهمية البناء على ما تحقق من تعاون في مجالات الطاقة والتجارة والنقل والتكامل الاقتصادي، وبما يعزز مسيرة التعاون بين البلدين الشقيقين.

وناقش الجانبان سبل توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وتطوير مشاريع الربط الكهربائي المشترك، وتسهيل حركة التجارة ونقل البضائع والأفراد بين البلدين، إضافة إلى تشجيع الشركات الأردنية والعراقية على الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تسهم في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

كما تم التطرق إلى التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، حيث أكد الجانبان ضرورة تكثيف التشاور والتنسيق العربي لمواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها الأزمات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة، والعمل على دعم الحلول السلمية للأزمات بما يضمن سيادة الدول وأمن أراضيها.

وفي الشأن الفلسطيني، جدد الزعيمان موقف العراق والأردن الثابت في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة، مؤكدين أهمية وقف التصعيد وحماية المدنيين، وضرورة تحرك المجتمع الدولي لحل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية.

وفي ختام اللقاء، شدد فخامة رئيس الجمهورية وجلالة الملك عبد الله الثاني على ضرورة استمرار التواصل والتشاور بين القيادتين، وبما يعزز وحدة الموقف، ويسهم في دعم الأمن الإقليمي والدولي، ويخدم مصالح شعوب المنطقة في الاستقرار والازدهار والتنمية.

بعدها عُقد اجتماع موسع برئاسة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وحضور أعضاء الوفدين العراقي والأردني.

وتمت مناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية، وتنمية حجم التعاون والتبادل التجاري بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، إضافة إلى التأكيد على التنسيق المشترك إزاء القضايا ذات الاهتمام المتبادل.

وحضر الاجتماع عن الجانب العراقي رئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية الدكتور علي الشكري، ومدير مكتب فخامة رئيس الجمهورية السيد كهدار محمد سعيد، فيما حضر عن الجانب الأردني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني السيد أيمن الصفدي، ومدير مكتب جلالة الملك المهندس علاء البطاينة، ووزير الصناعة والتجارة والتموين السيد يعرب القضاة، إضافة إلى عدد من المسؤولين العراقيين والأردنيين.

رئيس الجمهورية يجدد موقف العراق الثابت إزاء القضية الفلسطينية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٥ في العاصمة الأردنية عمّان، فخامة الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس والوفد المرافق له .

وتم خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، مع التأكيد على مواصلة العمل المشترك لتعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية، موقف العراق الثابت إزاء القضية الفلسطينية، والدعم الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة، لافتا إلى أن ما تعرّض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والمناطق الأخرى يمثل مأساة إنسانية كبيرة.

وأشار الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى ضرورة التعاون الدولي الجاد على مختلف المستويات من أجل إغاثة الشعب الفلسطيني بعد العدوان السافر الذي تعرّض له، والعمل على توفير المستلزمات الطبية والغذائية الضرورية، وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في حماية المدنيين، ومنع تكرار هذا العدوان.

من جانبه، أعرب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن تقديره العالي لمواقف العراق الراسخة على المستويين الشعبي والرسمي في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، مؤكدا على العلاقات المتينة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين.

وحضر اللقاء رئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية الدكتور علي الشكري، ومدير مكتب فخامة رئيس الجمهورية السيد كهدار محمد سعيد، وسفير جمهورية العراق في المملكة الأردنية السيد عمر البرزنجي، إضافة إلى عدد من المسؤولين الفلسطينيين.

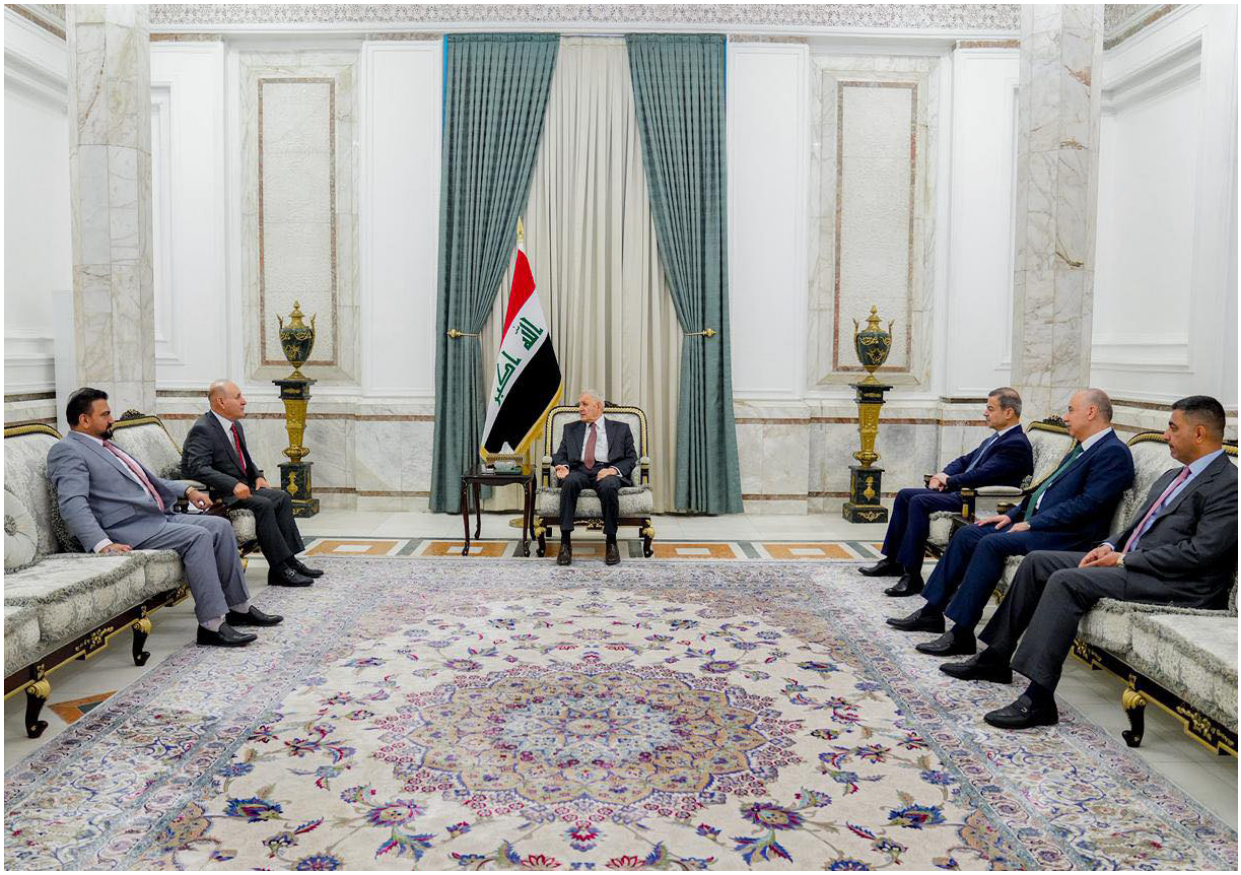

رئيس الجمهورية يؤكد اهمية ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٥ في قصر بغداد، رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات القاضي عمر أحمد، يرافقه رئيس الإدارة الانتخابية القاضي عامر موسى.

واطلع فخامته خلال اللقاء على آخر تحضيرات المفوضية واستعداداتها لإجراء الانتخابات المقبلة، فضلا عن خططها الفنية واللوجستية وإجراءاتها المتخذة لضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها.

وأكد فخامته دعمه الكامل لجهود المفوضية في تنظيم عملية انتخابية تتسم بالنزاهة والشفافية، وتعكس إرادة الناخبين الحقيقية، مشددا على ضرورة توفير كل ما يلزم لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني.

بدورهما، أكد السيد رئيس مجلس المفوضين والسيد رئيس الادارة الانتخابية حرص المفوضية على إنجاز كافة الترتيبات الفنية والإدارية اللازمة لضمان سير العملية الانتخابية بشكل نزيه وشفاف، بما يعكس تطلعات المواطنين ويضمن حقهم في الاختيار بحرية، مثمنين دعمه المتواصل لهذه الجهود.

مباحثات مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٥ في قصر بغداد، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، السيد محمد الحسّان والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، مناقشة أبرز القضايا الإقليمية والدولية وفي مقدمتها التطورات التي تشهدها المنطقة وتأثيراتها المستقبلية، ودور الأمم المتحدة في ترسيخ الحوار والتنسيق بين دول المنطقة لتخفيف التوترات.

كما تم بحث التطورات والأوضاع السياسية في البلد، والاستعدادات الجارية للاستحقاق الانتخابي المقبل، وضرورة إجراء الانتخابات ضمن ضوابط ومعايير تضمن نزاهتها، وتعزز ثقة المواطن بالمؤسسات الدستورية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية التزام المؤسسات الدستورية والقانونية على إنجاح الانتخابات المقبلة عبر إتمام الاستعدادات اللازمة لضمان تنظيمها بكفاءة ومصداقية، مشددا على أهمية دور المجتمع الدولي في تقديم الدعم الفني والمراقبة لضمان سيرها وفق أسس شفافة ونزيهة تعكس الإرادة الحقيقية للشعب.

بدوره، أكد السيد محمد الحسان دعم الأمم المتحدة الكامل لجهود العراق في إنجاز الاستحقاق الانتخابي ضمن معايير النزاهة والشفافية، مشيدا بخطوات رئاسة الجمهورية والمؤسسات المعنية في تهيئة الظروف الملائمة لإجرائها.

سفراء العراق الجدد يؤدون اليمين القانونية أمام رئيس الجمهورية

هذا و أدى عدد من سفراء العراق الجدد اليمين القانونية أمام فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٥ في مراسم رسمية جرت في قصر بغداد، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين.

وخلال المراسم أعرب رئيس الجمهورية عن تمنياته للسفراء الجدد بالتوفيق في مهامهم المقبلة لخدمة وطنهم وشعبهم، مؤكدا أهمية الدور الذي يضطلع به السفراء في تمثيل العراق وتعضيد مكانته الدولية، داعيا إياهم إلى العمل بروح المسؤولية والمهنية العالية لخدمة مصالح البلاد وترسيخ علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي.

وأوضح السيد الرئيس حرص العراق على مواصلة تطوير علاقاته الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية العليا ويسهم في تثبيت أسس الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، مشيرا إلى أن السياسة الخارجية للعراق تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون البنّاء.

من جانبهم عبر السادة السفراء عن شكرهم وتقديرهم لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدين سعيهم الجاد لتعزيز حضور العراق الدبلوماسي على الساحة الدولية وتكريس دوره الفاعل في مختلف القضايا الدولية.

عصام الياسري:

مفهوم الحكومة وإستراتيجية مسؤولياتها إزاء الدولة ومصالحها

الحكومة، أي حكومة بمفهومها التاريخي كونها الراعية لمصالح الدولة أي دولة ـ العراق مثالا ـ من مهامها الأساسية كما يُفترض ـ الحفاظ على ممتلكات الدولة وصيانة ثرواتها الطبيعية وحماية عقاراتها وأراضيها. كل ذلك يشكل نوعا مهما لبعث التوازن الاقتصادي الوطني وتدويره لتنمية موارد الدولة المالية والبنيوية.

فمن المنظور التاريخي والسياسي، تُعتبر الحكومة أيا كان شكلها ـ ونحن لا نتحدث هنا عن «الحكومة العميلة» في العصور الوسطى و«الحكومة الشمولية» في القرن العشرين ـ وإنما عن المفاهيم الحديثة لشكل

الحكومة (ملكية، جمهورية، ديمقراطية، مركزية)، أي السلطة التنفيذية والإداريــة التي تتولى إدارة شؤون الدولة وحماية مصالحها العامة. ومن بين أهم وظائفها الأساسية فعلا: حماية ممتلكات الدولة، أي صيانة البنى التحتية والممتلكات العامة (كالطرق، والموانئ، والمباني الحكومية، والمرافق العامة). إدارة الثروات الطبيعية، مثل النفط، والمياه، والمعادن، والغابات، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة. حماية الأراضي والعقارات العامة، عبر وضع أنظمة وقوانين تمنع التعدي أو الاستغلال غير المشروع لها.

هذه الالتزامات المستوجبة لا تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني من خلال السياسات المالية والتنموية والضريبية فحسب، بل تحفظ الاستقرار وتوزّع الموارد بعدالة نسبية. كما تؤدي إلى صون السيادة والأمن القومي لحماية الدولة من أي تهديد داخلي أو خارجي يهدد وجودها أو مصالحها. بعبارة أخرى، الحكومة تاريخيا ليست فقط سلطة تدير شؤون الناس، بل جهة راعية للأرض والثروة والسيادة، وهي المسؤولة عن التوفيق بين المصلحة العامة والنمو الاقتصادي في إطار العدالة الاجتماعية.

فكيف يمكن المحافظة على هذا الدور التاريخي للدولة الحديثة؟ وماذا ينبغي القيام به إذا ما تهاونت بمثل هذه الأمور؟ سؤال عميق جدا يلامس جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فحين تتهاون الحكومة في أداء واجباتها الأساسية كحماية ممتلكات الدولة أو صون الثروات العامة أو الحفاظ على التوازن الاقتصادي، فذلك يُعدّ خللا بنيويا في وظيفة الدولة نفسها، لأن هذه المهام هي أساس شرعيتها وسبب وجودها.

وفي هذه الحالة، هناك عدة مستويات من التصحيح أو المواجهة يمكن أن تحدث، بحسب طبيعة النظام السياسي ومستوى الوعي الشعبي.

في الأنظمة الديمقراطية أو التي تمتلك فصلا حقيقيا

> **الأنظمة الديمقراطية تمتلك فصلا حقيقيا بين السلطات**

بين السلطات، يمكن للبرلمان أو القضاء أو هيئات الرقابة محاسبة الحكومة على التقصير أو الفساد.

هذه الآليات تضمن أن الحكومة ليست فوق القانون، وأن الدولة تصحح نفسها من الداخل. وفي حال غياب الرقابة الفعالة، يصبح دور المجتمع المدني، والإعلام، والرأي العام حاسما في كشف التقصير والضغط للإصلاح. يظهر التاريخ أن الشعوب التي تطالب بحقوقها بوعي وسلمية هي التي تُرغم الحكومات على تصحيح المسار.

وفي حـالات اضطرارية لأسباب تشكل خطرا على الدولة ومصالح مجتمعاتها، تكون المراجعة الدستورية أو السياسية أمرا من شأنه إعادة هيكلة الحكومة أو إجراء إصلاحات دستورية أو سياسية لإعادة توزيع الصلاحيات وضمان حماية الثروات العامة.

يحدث ذلك عادة في مراحل التحول الكبرى أو بعد أزمات سياسية واقتصادية حادة تصبح فيها المساءلة التاريخية والأخلاقية ضـرورة. فإن لم تحدث محاسبة فورية، فإن التاريخ لا يسامح؛ فالحكومات التي تهدر ثرواتها أو تفرّط بأراضيها تُسجّل كأمثلة على الفشل أو الخيانة الوطنية. من جهة أخرى، الشعوب الواعية تحفظ ذاكرتها وتتعلم من هذه التجارب.

باختصار، تهاون الحكومة في حماية الدولة وثرواتها ليس مجرد خطأ إداري، بل هو إخلال بالعقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم. وإذا غابت آليات التصحيح الرسمية، فإن الوعي الشعبي والمؤسسي يصبح خط الدفاع الأخير عن المصلحة الوطنية وإجبار الحكومة على أن تخضع للقانون.

د.طارق جوهر سارمه مي:

الإنتخابات العراقية .. حرية التصويت في قبضة السلطة والنفوذ

أكد الفلاسفة السياسيون، من لوك وروسو إلى ميل وتوكفيل، أن حرية التصويت وحق الناخب في الاختيار المستقل هي حجر الزاوية لأي نظام ديمقراطي.

استخدام المال السياسي ومؤسسات الدولة للضغط أو تهديد للناخبين أو للتأثير في تصويتهم يقلل من شرعية الانتخابات.

وفي العراق ما إن تقترب الانتخابات، حتى تعود بنا الذاكرة الى الانتهاكات المتكررة التي تحصل في كل دورة انتخابية.

فبدل أن تكون الانتخابات منبرا حرا للتنافس، تتحول إلى وسيلة للضغط والإكراه، ومنذ سنوات يحاول اصحاب النفوذ من السلطة والجماعات المسلحة أُجبار الموظفين في مؤسسات الدولة وقطاع الخاص على شراء ذمم الناخبين بشتى الوسائل ويتوقع المراقبين ان الدعاية الانتخابية لهذه الدورة قد تشهد ارتفاع نسب الانتهاكات قانونية قبل ايام اعلن شبكة شمس لمراقبة الانتخابات أن عمليات بيع وشراء الأصوات في العراق «منتشرة على نطاق واسع»، مشيرة إلى اعتقال نحو ١٠٠ شخص حتى الآن على خلفية هذه الممارسات.

ورغم تأكيد المفوضية على أنه لا يمكن لأحد التصويت نيابة عن شخص آخر،الا ان الخبراء في مجال مراقبة الانتخابات يؤكدون:» ان الجهة التي تشتري الأصوات تعلم ما إذا كان قد تم التصويت لصالحها أم لا، من خلال عدة خطوات مثل الحصول على صورة من بطاقة الناخب ومعرفة المحطة التي من المقرر أن يصوّت فيها».

وكأنّ صوتهم مِلْكٌ للأحزاب التي تُمسك بمفاصل السلطة. كما يمتد الضغط ليشمل أفراد القوات الأمنية من خلال التصويت الخاص، حيث تُمارس عليهم ضغوط سياسية مباشرة أو غير مباشرة لتوجيه أصواتهم لصالح مرشحين وقوائم معينة.

وهو ما يستدعي الى إعادة النظر في نظام التصويت الخاص، وإلغاؤه او تعديله بصيغته الحالية عبر التصويت الإلكتروني المنفصل، ضمانا للسرية ومنعا لأي استغلال سياسي للمؤسسة الأمنية.

مبادئ الحرية

إنّ ما يجري في سوق الانتخابات العراقية من ابتزاز سياسي مفضوح يشكّل إهانة لكرامة الناخب وتعدّيا على أبسط مبادئ الحرية، إذ تسعى بعض القوى إلى ضمان الأصوات عبر التهديد بالوظيفة أو الإغراء المالي.

بل إنّ شراء بطاقات الناخبين أصبح سلوكا علنيا في بعض المناطق، يُمارس بلا خشية من القانون أو المفوضية، في ظلّ غياب الردع الحقيقي.

رغم ان قانون الانتخابي النافذ يتكون من: قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣)قانون التعديل الثالث لقانون انتخاب مجلس النواب) ومجالس المحافظات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨ وفقرات (١٠-١١-١٧-١٨) من نظام السلوك الانتخابي ونظام الشكاوى والطعون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٥ الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يمنعان استخدام النفوذ الوظيفي في مؤسسات الدولة أو المال العام في الدعاية الانتخابية، ويعتبران ممارسة الضغط أو الترهيب أو الإغـراء المالي مخالفة جسيمة تستوجب استبعاد المرشح أو الكيان السياسي من المنافسة.

ومـع ذلـك، القوى المتنفذة في السلطة لاتعير اهتماما بالمحتوى القانوني لعدم وجود الية فعالة للردع والمحاسبة. ولتجاوز هذه الانتهاكات يجب تشديد العقوبات بحيث: تُعدّ أي محاولة لممارسة الضغط على الموظفين جريمة انتخابية مكتملة الأركـان، يعاقب مرتكبها بالسجن والمنع من الترشح، ويُستبعد كل كيان سياسي أو مرشح يثبت تورطه، حتى لو تمّ انتخابه لاحقا.

فساد سياسي

ومن المؤسف أن يتحول صوت الناخب العراقي، الذي يفترض أن يكون أداة للتغيير، إلى وسيلة للابتزاز والمراقبة.

إنّ السكوت عن هذه الانتهاكات يعني شرعنة الفساد

> **حرية التصويت هي حجر الزاوية لأي نظام ديمقراطي**

السياسي، ويجعل من الديمقراطية واجهة زائفة تغطي جوهرا سلطويا متعفّنا.

إنّ حماية حرية الاختيار للناخب تحتاج الى شجاعة وخطوات عملية من قبل المفوضية والقضاء والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المتنفذين، ومحاسبة من يستغل المال العام والوظيفة للتأثير في إرادة الناخبين.

فصوت المواطن ليس وثيقة ملكية لأحد، بل هو صرخة حرية يجب أن تبقى عصيّة على التهديد والشراء. مع الاسف اصبح حال الناخب العراقي كحال المواطن الذي يصفه الشاعر أحمد مطر في قصيدته الشهيرة «أنا اللص في داري»، الذي يجد نفسه غريبا ومتهَما في وطن استولى عليه اللصوص.

فبينما يُحاسَب الفقير والمستضعف على كل تفصيل في حياته، يعيش أصحاب السلطة في مأمن من المساءلة، ينهبون ويُجبرون الآخرين على الطاعة تحت شعارات وطنية زائفة.

هذه الصورة الشعرية الساخرة تلخص بدقة ما يجري في الواقع الانتخابي العراقي، حيث يتحول المواطن من صاحب حقّ إلى موضع مراقبة واتهام، ويُسلب صوته كما سُلبت حريته. إنّ الديمقراطية ليست بوضع صناديق الاقتراع فقط، بل هي حرية وكرامة وعدالة.

وحين يحرم الناخب من حق التصويت بحرية، يفقد العملية الانتخابية معناه الحقيقي، كادات للتغير والاصلاح وتتحول إلى مسرحية مكشوفة، يُصفّق فيها الناخبون لمن صادر أصواتهم باسم الوطنية والديمقراطية.

د. عدالت عبدالله :

دعم المجتمع المدني في العراق

لكي نتعرّف على المجتمع الذي يُطلق عليه المجتمع المدني، علينا أن نعترف أولا بحقيقة معرفية مفادها: أن للمجتمع المدني تعريفاتٍ متنوّعة ومختلفة، وذلك لأنه مفهوم واسع ومتشعّب، نسبيٌّ ومتحوّل في آنٍ واحد، لذا يتعذر حصره في إطارٍ مفهوميّ واحد.

ومع ذلك، ورغم هذا التنوع في تعريف مفهوم المجتمع المدني، فثمة شبه اتفاقٍ على تعريفٍ مركزي للمفهوم، وهو – قبل كل شيء – ذو طابعٍ اصطلاحي ومفاهيمي يتسلح به كثير من الباحثين الاجتماعيين لدراسة المجتمعات ومقاربة الظواهر الاجتماعية والتطورات التي تطرأ على أي مجتمع.

ويُعد هذا التعريف المركزي حاضرا بوضوح في دراسات ومقالات عالم الاجتماع العربي د. برهان غليون، الذي يرى أن الحديث عن المجتمع المدني يجب أن ينطلق من توضيح سوء فهمٍ كبير يسود الفكر العربي، وهو سوء الفهم المتعلق بطبيعة هذا المجتمع، أي المجتمع المدني ذاته.

بمعنى آخر، يلاحظ غليون أن هذا المجتمع يُقدَّم أحيانا وكأنه كيان خاص ومتميّز عن المجتمع نفسه، وهذا – برأيه – خطأ كبير، لأن المجتمع المدني لم يُطرح إلا في مواجهة الدولة، أي أنه يمثّل كلَّ ما ينظّم حياة الناس بمعزل عن سلطة الدولة، وهذا هو أحد التعريفات الأساسية للمجتمع المدني.

بعبارة أخرى، فإن المجتمع المدني يمثّل كل تلك

المؤسسات والجمعيات والنقابات والأطر الاجتماعية الأخرى التي لا تتدخّل الدولة في شؤونها ولا يحقّ لها أن تتدخّل. ويلاحظ غليون أن عدم منح الدولة فرصةَ التدخل في شؤون مؤسسات المجتمع المدني يُعادل في جوهره تحقيقَ ميدانٍ إنسانيّ واسع، يمكن تسميته بـميدان الحريات العامة والخاصة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وقد يتساءل البعض عن ماهية وطبيعة تلك المؤسسات التي تُعد جزءا من المجتمع المدني. والجواب – كما يرى عدد من علماء الاجتماع – أن تلك المؤسسات تتمثل، على سبيل المثال لا الحصر، في الصحافة الحرة، والأسرة، والمشروعات الاقتصادية، والمشروعات الثقافية، الفاعلين غير الأمؤدلجين في شبكات التواصل الإجتماعي وما إلى ذلك. فكل هذه المؤسسات والأطر تنظم المجتمع من الداخل، ولا تستند في تنظيمها إلى الدولة أو إلى سلطتها السياسية، أي إلى التنظيم السياسي المرتبط بالسلطة.

وانطلاقا من هذا الفهم للمجتمع المدني، يتبين لنا بوضوح أن تعزيز المجتمع المدني في العراق وتقويته يمثلان هاجسا حقيقيا لكل مَن يهتم ببناء مجتمعٍ حيوي وقويٍ قادرٍ على مقاومة تغوّل الدولة ومؤسساتها التي كثيرا ما تسعى إلى الهيمنة على مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، وإلى تقييد كل من يحمل راية حرية التفكير والتنظيم أو الرأي والاختيار أو الموقف والقرار.

لذلك، ينبغي أن نولي اهتماما أكبر في العراق بترسيخ دعائم هذا النمط الراقي من المجتمع المنظّم لنفسه، والممتنع عن الخضوع أو فقدان إرادته أمام سلطة الدولة وهيمنتها، وقد يكون هذا التطلع أو المسار ناجعا حتى بالنسبة للدولة العراقية نفسها نظراً لإعتماد جزء كبير من المجتمع ككل على ذاته وقدراته أو سياسته و خياراته، ما يمكن ان يؤدي الى تفاعل مجتمعي في البلد ويوسع لنا آفاق التفكير والتعاطي المثمر مع الأزمات والمشاكل.

ينبغي أن نولي اهتماما أكبر بترسيخ دعائم هذا النمط الراقي من المجتمع

الانسحاب الميداني..محطة مفصلية في مسار السلام المعلّق

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

يمثل انسحاب قوات حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية إلى شمال العراق خطوة تاريخية على طريق تسوية الصراع الممتد منذ أربعة عقود، لكنها تظل رهينة لإرادة سياسية متبادلة وشجاعة قانونية تسمح بتحويل هدنة السلاح إلى سلام دائم قائم على الحقوق والمواطنة المتساوية.

وشهدت المنطقة تطوراً لافتاً مع إعلان حزب العمال الكردستاني (PKK) بدء سحب جميع قواته من الأراضي التركية إلى شمال العراق، في خطوة وُصفت بأنها الأهم منذ انطلاق عملية السلام بين أنقرة والحركة الكردية قبل عام.

الإعلان، الذي جاء في مراسم رمزية عند سفوح جبال قنديل، يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الحوار بين الدولة التركية والحركة الكردية، وسط تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الخطوة بداية سلام دائم أم مجرد هدنة مؤقتة في صراعٍ دام أربعة عقود وأودى بحياة عشرات الآلاف.

ورغم عدم الإعلان عن العدد الإجمالي للمقاتلين المنسحبين، إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما بين مئتين إلى ثلاثمئة عنصر سيغادرون الأراضي التركية في المرحلة الأولى. يمثل هذا الانسحاب تطبيقاً عملياً لقرار الحزب بإنهاء الكفاح المسلح الذي كان قد أُعلن في وقت سابق، إيذاناً بتحوّل استراتيجي نحو "النضال الديمقراطي" كخيار بديل للسلاح.

وأكدت حركة حرية كردستان أنها، وعملاً بقرارات المؤتمر الثاني عشر للحزب، تعيد تنظيم قواتها داخل حدود تركيا في المناطق التي قد تشهد مخاطر تصعيد أو استفزازات محتملة، وتتخذ إجراءات احترازية في مناطق التماس لتجنب أي اشتباك. وأضافت أن هذه الخطوة جاءت في إطار نداء السلام والمجتمع الديمقراطي، وأن مجموعة من قوات «الكريلا» وصلت إلى قنديل.

نص بيان الانسحاب الميداني

وجاء في بيان صادر عن حركة حرية كردستان أدلي به في جبال قنديل بمناطق الدفاع مديا بجنوب كردستان، وقرئ من قبل صبري أوك وفجين ديرسم خلال مراسم رسمية:

«شكلت الحروب والصراعات الدائرة في الشرق الأوسط، تهديداً جدياً لمستقبل الكرد وتركيا، ما دفع إلى البدء بمسار جديد بدأت من تصريحات رئيس الجمهورية التركية، ورئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي، والقائد عبد الله أوجلان. تحت عنوان السلام والمجتمع الديمقراطي» بدعوة من القائد في ٢٧ شباط ٢٠٢٥، في مرحلة حساسة ومفصلية للغاية.

خلال الأشهر الثمانية الماضية، وكطرف كردي، خطونا خطوات كبيرة وتاريخية على أساس نداء السلام والمجتمع الديمقراطي. ومن أجل خلق أرضية هادئة ومناسبة للحوار، أعلنا وقف إطلاق النار في الأول من آذار/مارس مباشرة بعد النداء.

وبالاعتماد على المبادئ التي تضمنتها توجيهات القائد عبد الله أوجلان، عقدنا في الفترة بين ٥ و٧ أيار/مايو المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني (PKK)، واتخذنا عدة قرارات منها حل الهيكلية التنظيمية للحزب وإنهاء استراتيجية الكفاح المسلح. ومن بين هذه القرارات أضفنا قراراً أساسياً: أن التطبيق العملي لهذه القرارات لا يمكن أن يتم إلا تحت قيادة القائد عبد الله أوجلان مباشرة.

وبعد شهرين، في ١١ تموز/يوليو، وبناءً على النداء الذي أطلقه القائد عبد الله أوجلان، تشكلت تحت قيادة الرئيسة المشتركة لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) بسي هوزات، مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي المكوّنة من ٣٠ شخصاً، ومن أجل تطبيق قرار إنهاء الكفاح المسلح عملياً، نظمت المجموعة مراسم رمزية أحرقت خلالها أسلحتها، لتؤكد بذلك موقفنا الحاسم والواضح في الميدان.

في ظل قيادة القائد عبد الله أوجلان وحزب العمال الكردستاني (PKK)، خطت الحركة الكردية خطوات تاريخية تركت أثراً عميقاً على المشهدين السياسي والاجتماعي في تركيا، وأطلقت روحاً وإرادة جديدة قائمة على السلام والديمقراطية.

من أجل السلام، والديمقراطية، والحرية، لاقت هذه المواقف المبدئية والتضحيات الكبيرة التي قدّمها الكرد داخل تركيا وخارجها ترحيباً واسعاً ضمن إطار المشروع العام.

بروح من المسؤولية، تسعى كل الجهود المخلصة المرتبطة بفكر القائد عبد الله أوجلان وحركة حرية كردستان إلى تجاوز العقبات التي تثقل العلاقات بين تركيا والكرد، بهدف تأسيس مستقبل حر، ديمقراطي، قائم على الأخوة والمساواة. ومن أجل الوصول إلى المرحلة الثانية من مسار السلام والمجتمع الديمقراطي، تبذل محاولات عملية جديدة لتطبيق هذا الهدف وفق الخطة المقرة في المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني.

وبناءً على ذلك، وعملاً بقرارات المؤتمر الثاني عشر للحزب ومع موافقة القائد عبد الله أوجلان، نعلن سحب قواتنا من داخل حدود تركيا في المناطق التي قد تشهد مخاطر تصعيد أو استفزازات محتملة إلى مناطق الدفاع مديا، هذا وتُتخذ إجراءات احترازية في مناطق التماس لتجنب أي اشتباك.

وفي هذا الإطار، نعلن وصول جزء من قواتنا إلى مناطق الدفاع مديا، والآن هم هنا وينضمون إلى هذا البيان، كما تُتخذ التدابير اللازمة في المناطق الحدودية ذات الحساسية العالية.

من المؤكد أن هذه الخطوات ستكون لها انعكاسات ملموسة، وتشكل ترجمة عملية للموقف الذي تم إقراره في المؤتمر الثاني عشر للحزب. من الواضح تماماً أننا ملتزمون بقرارات هذا المؤتمر ونسير وفق توجيهاته، لكن من الناحية السياسية والقانونية يجب إظهار الالتزامات التي تفرضها المرحلة من دون تأخير، في هذا السياق فإنه يجب اعتبار قانون التحول الخاص بحزب العمال الكردستاني، أساساً لمشاركته في الحياة السياسية الديمقراطية، وضمان اندماجه في مسار الحرية والديمقراطية دون عراقيل.

وكنداء ختامي، نؤكد أن مسيرتنا موجّهة إلى النساء والشباب وجميع أبناء شعبنا، نشير إن هذا المسار ليس مسار تأمل شيء من أحد، بل مسار كفاح منظم لبناء وترسيخ حياة حرة وديمقراطية.

حينها على كل شخص يجد نفسه ضمن هذا النضال أن يشارك بكل طاقته في عملية "السلام والمجتمع الديمقراطي".

مانيفستو السلام والمجتمع الديمقراطي سيصل حتماً إلى النصر!».

صبري أوك: يجب ضمان حرية القائد آبو

وأجاب عضو المجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK صبري أوك عن أسئلة الصحفيين عقب المؤتمر الصحفي الذي عُقد اليوم، في قنديل بجنوب كردستان.

رداً على سؤال حول القوانين الشاملة الواردة في البيان، قال أوك: «هذا العمل الذي نُفذ بخطوات هامة حتى الآن لضمان سير العملية بما يتوافق مع رغبات وتوقعات شعبنا، يتطلب تنفيذ بعض الإجراءات القانونية المؤقتة، يجب أن نكون قادرين على رؤية أن شيئاً ما قد حدث في الساحة القانونية استجابةً لما قمنا به كحركة حتى الآن، هذه لا تزال عملية، وليست نهاية المطاف، مع اتخاذ الخطوات، تكتسب العملية زخماً، نريد أيضاً قوانين خاصة بحزب العمال الكردستاني أو أن تكون محددة لهذه العملية، هذا ليس مجرد عفو؛ لقد وصل نضال دام ٥٠ عاماً إلى هذا الحد، نحن في مرحلة مهمة للغاية بفضل الجهود العظيمة للقائد آبو، قد تكون هناك بعض القوانين والتعديلات الخاصة خصيصاً لهذا الغرض، إنه أمر خاص وفريد، من الطبيعي أن يسأل الجميع ويتوقع، عن ماهية هذه الخطوات المهمة للغاية، التي ينتظرها الرأي العام والجميع بفارغ الصبر ويتطلعون إليها، وما هي التطورات التي ستحدثها، نأمل أن تنظر الجهات

المعنية والسلطات والدولة التركية إلى هذه القضايا ويتحملوا مسؤولياتهم».

ردّ صبري أوك على سؤال: «ما هي توقعاتكم تحديداً من تركيا؟» قائلاً: «لم يُشهد مثيلٌ لقضية كقضية الكرد في تاريخ المقاومة الشعبية، لم يسبق لأي قائد شعب أو قوة أو حركة أن حاول تحقيق السلام والحل في ظل ظروف السجن، يجب على هؤلاء الأشخاص السعي لتحقيق هذه الأهداف بحرية، يجب أن يكونوا أحراراً، لم ينل القائد آبو حريته الجسدية بعد، ومع ذلك، فهو يضطلع بمسؤولية تاريخية، يجب أن ينال القائد آبو أيضاً حريته الجسدية في أقرب وقت ممكن، وهو أمر يُناقش على نطاق واسع في الرأي العام».

على الجميع تحمل مسؤولياتهم

وتابع صبري أوك: «تُصدر الدولة التركية تصريحات بين الحين والآخر. هذا نضال، وهذا ما نقوله في بياننا، لا نتوقع منهم كل شيء؛ النضال ضروري، وعلى الجميع تحمل مسؤولياتهم، نعتقد أن ذلك سيسفر عن نتائج إيجابية».

وأجاب أيضاً عن سؤال: «ماذا لو لم تنفذ أنقرة متطلبات هذا البيان؟» قائلاً: «دعونا نفكر بإيجابية، ونتوقع أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم تجاه هذه الخطوة التاريخية التي اتخذناها في هذه العملية».

بعد هذه الخطوة التاريخية التي اتخذتها قيادة حركة حرية كردستان، سُئل عن توقع انسحاب الدولة التركية من جنوب كردستان. صرّح صبري أوك قائلاً: «بعد خمسين عاماً من الحرب، يتابع الوضع التاريخي والاجتماعي والعالمي وضع كردستان، ويُقترح أن يدير القائد آبو السياسة وفق نموذج جديد، سنواصل نضالنا على هذا الأساس، ونتوقع من المعنيين أن يضطلعوا بمسؤولياتهم، وإذا ما أُنجزت هذه المسؤولية فسيكون لها تأثير على جنوب كردستان والشرق الأوسط أيضاً، نحن مُصِرّون على أن يتحمل الجميع، بما في ذلك الدولة التركية، مسؤولياتهم».

ورداً على سؤال: «ماذا لو لم يُستجب لهذه الخطوة؟» قال صبري أوك: «لا نريد التفكير في مثل هذا الأمر، حلّ القضية الكردية غير ممكن في ظلّ سجن القائد آبو، يجب أن يعيش القائد آبو ويعمل بحرية، ويجب ضمان حريته الجسدية».

الرئاسة التركية ترحب بالانسحاب": خطوة في الاتجاه الصحيح

وقالت الرئاسة التركية، الاثنين، إن إعلان حزب العمال الكردستاني انسحاب مقاتليه من الأراضي التركية "خطوة في الاتجاه الصحيح".

وقال جودت يلماز، نائب الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان: "قرار العمال الكردستاني بسحب عناصره من تركيا وحدودها يُعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح".

وأضاف يلماز: "تركيا تتابع هذه العملية عن كثب، وإن أهم ما تتطلع إليه في هذه المرحلة استمرار الخطوات الملموسة في هذا الاتجاه".

واعتبر نائب الرئيس التركي أن "زوال ظلال الأسلحة سيساهم في تعزيز قوة السياسة الديمقراطية والتركيز على التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي".

وفي وقت سابق ، قال عمر جيليك، المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا: "تركيا ترحب بانسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني من أراضيها".

وأضاف جيليك: "ما شاهدناه اليوم هو نتيجة ملموسة في الجهود الرامية لإنهاء الصراع المستمر منذ أربعة عقود".

وفي تعليقه على الخطوة، التي جاءت بعد أيام من الإعلان عن لقاء ثالث مرتقب بين الرئيس رجب طيب أردوغان ووفد حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب الكردي، قال جليك في بيان على منصة X:"مواصلة التشكيلات المسلحة وغير القانونية للعمال الكردستاني في جميع المناطق وعلى رأسها سوريا والعراق وعناصره داخل تركيا عملية تفكيك الصفوف وإلقاء السلاح هو الأجندة الرئيسة لعملية (تركيا بدون إرهاب). ومواصلة العمال الكردستاني تسليم السلاح بدون انقطاع هو المحور الرئيسي لخارطة طريق عملية "تركيا بدون إرهاب".

وعلى ضوء تطورات اليوم فإن إعلان العمال الكردستاني الانسحاب من تركيا واتخاذ خطوات جديدة بشأن عملية تسليم السلاح هي نتائج ملموسة للتقدم المحرز في خارطة طريق عملية "تركيا بدون إرهاب"، فسحب العناصر الإرهابية من تركيا والكشف عن خطوات جديدة بشأن تسليم السلاح هو تقدم يتوافق مع الهدف الرئيسي.

خارطة الطريق تواصل تحقيق نتائج إيجابية لهدف "تركيا بدون إرهاب" وعملية "تركيا بدون إرهاب" هي خطوة استراتيجية وتاريخية تم اتخاذها لتخليص الديمقراطية من جميع التهديدات.

هدف (منطقة بدون إرهاب)، وهو نتيجة طبيعية وأساسية لهذا، هو موقف ضد فرض وصاية استعمارية عبر التنظيمات الإرهابية على المنطقة القريبة لتركيا وفي مقدمتها دول الجوار.

الأرضية الاستراتيجية والسياسية التي تشكلت بدعوة بهجلي التاريخية وتحول العملية إلى سياسة دولة بإرادة الرئيس العالية وضعت إطار كبير يتوافق مع روح المرحلة وبمثابة رد على التحديات بمحيطنا. الدعوة الناضجة والإرشاد للجنة البرلمانية للتضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، التي تضم أحزاب مختلفة، كشف بشكل واضح أن الإرادة القومية هو المحور السياسي الوحيد للعملية.

واتخاذ خطوات بشأن مواصلة عملية تسليم السلاح وتفكيك الصفوف دون انقطاع سيضمن تحقيق الأهداف وباستمرار عملية تفكيك الصفوف وتسليم السلاح سيتحدد الإطار الإيجابي الذي ستتبعه لجنة التضامن الاجتماعي والأخوة والديمقراطية.

ولابد من الانتباه الشديد لحماية العملية من شتى التحريضات ونحن ندرك المحاولات السياسية والاستخباراتية والتخريبية للبؤر المدعومة من سياسات الفوضى بالمنطقة القريبة. وفي المقابل، ننفذ خارطة الطريق بعزم وإصرار. وجود ودعم أحزاب من رؤى سياسية مختلفة هو ثراء سياسي ويدعم قوة هذه العملية.

حماية هذا الثراء السياسي بما يتوافق مع سمات دولتنا وقيم شعبنا والتقدم نحو الهدف الأساسي سيمهد الطريق ولن نسمح بأن يخلق النهج الهامشي والمتطرف مع الإسناد غير العادل والافتراء الذي يصرف العملية عن تركيزها الرئيسي آثار جانبية من شأنها إفساد خارطة الطريق.

نتقدم صوب أهدافنا بدعم كل المواطنين وأخوتنا ووحدتنا التاريخية والمصيرية. وجميع مؤسسات الدولة تواصل بعزم وإصرار العمل لأجل هدف "تركيا بدون إرهاب".

أفادت التقارير بأن المجموعة المنسحبة، التي تضم سبعةً وأربعين عنصراً، غادرت تركيا باتجاه المناطق الجبلية في شمال العراق وهي تحمل أسلحة خفيفة فقط، فيما تُركت الأسلحة الثقيلة في مخابئ خاصة داخل الولايات الجنوبية الشرقية.

وجرى تنفيذ العملية تحت متابعة دقيقة من أجهزة الاستخبارات والجيش التركي، بهدف منع أي احتكاك أو اشتباك محتمل مع القوات النظامية. كما أُعيد نشر الوحدات العسكرية المنتشرة على مسار الانسحاب لتأمين الممرات وتقليل احتمالات التصعيد.

وأوضحت المصادر الأمنية أن انسحاب المقاتلين تم وفق خطة منسّقة مع القيادة العسكرية لتفادي أي استفزازات ميدانية، إذ أخلت عناصر الحزب عدداً من النقاط التي كانت تحت سيطرتها قرب الحدود، تمهيداً لدخول القوات التركية لإجراء عمليات تمشيط شاملة في الكهوف والمخازن التي استخدمت منذ ثمانينيات القرن الماضي كمراكز إمداد وتخزين.

ويُعد هذا التحرك مؤشراً رمزياً على بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين أنقرة والحزب، إذ لم يُنشئ المقاتلون للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٤ قواعد شتوية داخل الأراضي التركية.

الانسحاب في اهتمامات الصحافة التركية

على المستوى الإعلامي، وصف الكاتب مراد يتكين الخطوة بأنها «نقطة تحوّل مهمّة» على طريق إنهاء «الإرهاب» المستمرّ منذ عام ١٩٧٨ (تاريخ تأسيس «حزب العمال الكردستاني»)، في حين رأى أن إعلان أوق عن أن أوجالان وافق على الخطوة، يُعدّ انعكاساً للتنسيق بين الحزب الكردي والاستخبارات التركية و«آبو».

واعتبر الكاتب المقرّب من إردوغان، عبد القادر سيلفي، في صحيفة «حرييات»، الخطوة بأنها «إنجاز تاريخي في مسيرة تاريخية»، مضيفاً: «في الماضي، حدث انسحابان لمقاتلي الحزب من تركيا، وآمل ألاّ تكون هناك عودة هذه المرّة. تجري الآن عملية مختلفة، وهذه المرّة السياق الداخلي والخارجي مختلف، وهو يعمل لصالحنا».

ووفقاً لسيلفي، فإن عملية تفكيك حزب العمال الكردستاني تنفَّذ خطوة وراء خطوة. تبدأ الخطوات في تركيا ومن ثم يتم الانتقال إلى تفكيك فروعه في العراق وسوريا».

وقال إنه «حان الوقت لإنهاء وجود الحزب في تركيا وسوريا والعراق وإيران. نحن نحقّق ذلك من دون مساومة أو وساطة من أيّ دولة»، لافتاً إلى أن «القوميين الأتراك المتشدّدين قلقون من هذه العملية، ولكن هل القومية التركية هي استمرار توافد القتلى أم وقف سفك الدماء وعدم السماح للدول الأجنبية بالتدخّل عبر أدواتها في تركيا؟».

ووفقاً لرئيس تحرير صحيفة «ميلليت»، أوزاي شاندير، فإن قرار «الكردستاني» سحب قواته من تركيا «دليل على أنه لن يعود ثانية إلى الإرهاب»، كما «يؤكد الثقة في مسار عملية المصالحة، وبأنها ماضية إلى الأمام». ولم يوفّر شاندير، الموالي لإردوغان، إسرائيل وإيران من انتقاداته، حين قال: «عندما تدرك أن القضية الوحيدة التي تتّفق عليها إسرائيل وإيران، هي تهديد تركيا بالإرهاب وبحزب العمال الكردستاني، فإن النقطة التي وصلنا إليها تكتسب أهمية كبيرة»، مضيفاً أن المهمّة الصعبة الآن بالنسبة إلى الاستخبارات التركية، هي إيجاد حلّ في سوريا ونزع سلاح وحدات الحماية الكردية بطريقة تحفظ وحدة سوريا».

حان وقت اتخاذ خطوات سياسية وقانونية

أصدر الرئيسان المشتركان لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تولاي حاتم أوغولاري وتونجر باكرخان، بياناً من فندق هيلتون في أنقرة بعد قرار حركة التحرر الكردستانية سحب قواتها من تركيا، طالبا فيه الدولة والحكومة بالقيام بخطوات سياسية وقانونية على الفور.

وأدلى الرئيسان المشتركان لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî) تولاي حاتم أوغولاري وتونجر باكرخان، ببيان من فندق هيلتون في أنقرة بشأن قرار حركة التحرر الكردستانية سحب قواتها من تركيا والتطورات الأخيرة للعملية.

خلال الاجتماع، تحدث تونجر باكرخان أولاً وقال، إننا نعيش في فترة يمكن أن تغيّر مسار التاريخ التركي، وأضاف:» هذه اللحظة كانت ثمرة نضال جميع مناضلي الديمقراطية والمدافعين عن الحياة، بعد مسيرة طويلة، وصلنا بأمل كبير إلى مرحلة حرجة من التاريخ، لقد دفعت كل شبر من تركيا ثمناً باهظاً وعانت آلاماً كبيرة، بالأمس حدث تطور تاريخي، طبعاً، لم نصل إلى هذه المرحلة بشكل فجائي، دعونا ننظر إلى الأشهر القليلة الماضية وإلى ما حدث خلال أيام معدودة:

ففي ١ تشرين الأول ٢٠٢٤، قدم السيد بهجلي تحت قبة البرلمان ترحيباً قلّب المواقف رأساً على عقب، والخطوة التالية، كانت في ٢٧ شباط، ارتفع الصوت من إمرالي، غيّر مسار أربعين عاماً من الصراع، لقد كان دعوة السيد عبد الله أوجلان لإلقاء السلاح وحلّ حزب العمال الكردستاني ليس مجرد دعوة، بل خطوة فاصلة ستُسجَّل في ذاكرة التاريخ.

لقد التقى السيد رئيس الجمهورية بوفد حزبنا ووجه تحية، وهذا عززمن الإيمان بإرادة السلام، ثم في ٢٦ تشرين

الأول، أي بالأمس، شهد بلدنا لحظة حاسمة ومصيرية، إذ أعلن حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي كان قد قرر سابقاً حل نفسه، أنه سحب قواته من الأراضي التركية، وبذلك أعلن للعالم أجمع أنه متمسك بخيار الحلّ والسلام، هذا القرار يفتح باباً جديداً ويشكل خطوة نحو تسوية عادلة وسلام دائم.

> **بكرهان : نعيش في فترة يمكن أن تغير مسار التاريخ التركي**

إن قرار الانسحاب هذا هو أصدق تعبير عن الإرادة السياسية في طريق السلام، إنه إعلان الإيمان الراسخ بالحَلّ الديمقراطي والسياسي، إنه نداء قوي لعصر جديد، وروح جديدة، قرار الأمس ليس مجرد انسحاب، بل خطوة شجاعة نحو مستقبل ديمقراطي، وفي الوقت نفسه، إنه يمثل لحظة كسب مئة عام قادمة،

القرن العشرون كان قرناً للحروب، والآلام، والخسائر، والدموع، من الضروري أن يصبح القرن الحادي والعشرون قرن السلام، والأخوة، والمساواة، والتعايش، والديمقراطية، التاريخ يمنحنا هذه الفرصة، وعلينا ألا نضيّعها.

الخطوات السياسية والقانونية

إذا تمكّنا من قيادة هذه العملية بشكل صحيح، فستصبح تركيا نموذجاً لحلّ المشكلات عبر الحوار، مما يمنح الأمل للإنسانية ويجعل المستقبل أكثر إشراقًا، ويقدّم مثالاً يُحتذى به للعالم، لأننا نؤمن بذلك، فإن الوقت ليس لتكرار آلام الماضي، بل هو وقت بناء آمال المستقبل، إنه زمن الاحتضان، والوحدة، والأخوة، في هذه المرحلة، اكتملت الخطوة الأولى من العملية، ومع قرارات المؤتمر، ثم حرق الأسلحة وسحب القوات، فُتحة صفحة جديدة من التاريخ والآن، دون انتظار حلول تُفرض من الخارج، حان الوقت لأن نكتب قصتنا بأنفسنا، نحن ندخل مرحلة جديدة شديدة الحساسية ومصيرية، مرحلة بدء الخطوات القانونية والسياسية، وعبور نحو السلام المجتمعي، إنها مرحلة صعبة، لكنها في الوقت نفسه ذات معنى عميق.

-يجب أن تتقدّم العملية بالحقوق والحريات، هناك حاجة ملحّة لتقوية لغة السياسة والديمقراطية، يجب أن تكون الحقوق أساس السلام، والعدالة أساس المستقبل، كان للسيد عبد الله اوجلان دور مهم وحاسم في القرار الذي أُعلن أمس، وكذلك في اتخاذ الخطوات الأخرى، ورؤيته للسلام فتح الطريق أمام ذلك، في أصعب الظروف والشروط، كان موقفه دائماً منفتحاً على الحل السياسي، وفي المرحلة التي وصلنا إليها، كان إصراره ومحاولاته ورؤاه ودوره في بناء السلام كان حاسماً، لذلك، من المهم أن يُمنح المجال له كي يتخذ مزيدًا من المبادرات ويُفتح أمامه الطريق.

-هذه العملية لا تقع مسؤوليتها على طرف واحد، بل على الدولة والسلطة أيضاً، وعلى البيروقراطية الأمنية، والنظام القضائي، وجميع المؤسسات الرسمية، يجب أن تتحمّل كل الجهات مسؤولياتها، ويجب على الجميع أن يتحرك وفق إرادة السلام، التصريحات وردود الفعل السلبية السابقة يجب تجاوزها، واعتماد لغة العقل والديمقراطية للمستقبل، ليست هناك حاجة لخطاب العداء، بل لروح التعايش، ليست هناك حاجة لتعريف الآخر كعدو، بل لتثبيت مفهوم الحق، ليست هناك حاجة للغة قومية متعصبة، بل للغة الحرية، ليست هناك حاجة لسياسة الخوف، بل لسياسة الأمل.

قد يحاول المدافعون عن النظام القديم، وأصحاب الوضع القائم، والقوى الإقليمية والدولية التي ترى مصلحتها في الحرب، إفشال هذه العملية، أو إثارة الاستفزازات، أو خلق سيناريوهات الخوف، أو شنّ حملات التشويه... ولكننا سنبقى ثابتين على قرارنا، سنواصل مسيرتنا في طريق السلام، لن نتخلى عن السلام، يجب أن يعرف الجميع هذا، لقد حان الوقت لكي تتحمل الحكومة والمعارضة والدولة والمجتمع المدني والإعلام والأكاديميين والجميع مسؤولياته.

> **قرار الانسحاب أصدق تعبير عن الإرادة السياسية في طريق السلام**

مرحلة جديدة

أوضحت تولاي حاتم أوغولاري بأنهم يشهدون في التاريخ السياسي لتركيا لحظة نادرة جداً، وقالت:» هذه اللحظة ليست مصادفة، بل ثمرة إرادة راسخة مستمرة لعقود، ونتاج الجهود التي بُذلت فيها، نحن الآن ندخل مرحلة جديدة، مهمتنا الحالية هي ان ننسج هذه الأرض بعمق وعناية، وأن نبني تركيا ديمقراطية معاً، إن تبني مختلف الأوساط الاجتماعية في هذه العملية بالغة الأهمية لتحقيق مستقبل متساو ومشترك، وهي مسؤولية تاريخية تقع على عاتق الجميع.

لا شك أن تأسيس الجمهورية كان حدثاً عظيماً وذا قيمة كبيرة، لكنها لم تكن جمهورية ديمقراطية، ولهذا لم يُحلّ جوهر المشكلة الديمقراطية في تركيا، منذ مئة عام ونحن نعيش هذه الأزمات الكبرى، ولم يعد صبر هذا الوطن يحتمل قرناً آخر من الألم والظلم والحرمان من الحقوق، لكي يتقدّم العدل والحق في القرن الثاني للجمهورية، ولمنع التمييز ولترسيخ جمهورية ديمقراطية، تقع على عاتقنا مهمة تاريخية، إذا قرأنا الأحداث جيداً، فإن الخطوات التاريخية التي اتُخذت خلال عام واحد تفتح أمامنا فرصاً عظيمة لتحويل الجمهورية في قرنها الثاني إلى جمهورية ديمقراطية.

إن بناء السلام على أساس التكامل الديمقراطي هو مفتاح الباب نحو جمهورية ديمقراطية. هذه العملية ليست سياسية فقط، بل هي أيضاً عملية تحوّل ثقافي واجتماعي، ومن خلال التحوّل الواعي والمجتمعي، علينا أن نبني السلام والديمقراطية معاً، من الضروري ألا ينأى أحد بنفسه عن هذه العملية، وألا ينتظر متفرجاً، قد تختلف أفكارنا وتقييماتنا، وقد تكون هناك انتقادات متبادلة، لكن هذا يمنحنا القوة، نداؤنا موجّه إلى المثقفين والأكاديميين والكتّاب في تركيا، أن يتحمّلوا مسؤولياتهم تجاه المجتمع التركي، وأن يعتبروا دعم السلام واجباً فكرياً وأخلاقياً، ونداؤنا أيضاً إلى النساء والأمهات، اللواتي عانين أكثر آلام الحروب، عليكنّ أن تكنّ القادرات على بناء السلام، الأمهات اللواتي شابت رؤوسهن صرن رمزاً للسلام، والأمهات اللواتي فقدن أبناءهن رغم اختلاف الهويات، إلا أن أحزانهن واحدة، إن توحيد أصواتكن من أجل السلام سيكون أقوى أساس للسلام الحقيقي، ونداؤنا أيضاً إلى الشباب، بأن الذين دفعوا أكبر التضحيات هم أنتم، ونحن نؤمن بأنكم ستتبنون السلام على قدر استطاعتكم، لأن بناء السلام يقع على أكتافكم أكثر من غيركم.

نداؤنا إلى الدولة والسلطة في هذه المرحلة الجديدة من العملية، من المهم للغاية أن تُتخذ خطوات سياسية وقانونية بسرعة لدفع العملية قدماً، نكرّر مرةً أخرى، المجتمع لديه تطلّعات من إدارة البلاد والبرلمان، حان الوقت للإصغاء إلى صوت المجتمع.“

نحو بناء مجتمع سلمي وديمقراطي

بيان نتائج اجتماع مجلس حزب المساواة وديمقراطية الشعوب 27 أكتوبر 2025

الموقع الرسمي للحزب/ الترجمة والحرير: محمد شيخ عثمان

عقد مجلس حزبنا اجتماعه الدوري في أنقرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥. وفي الاجتماع، نوقشت بالتفصيل الأجندة السياسية ووضعنا التنظيمي وعمل مجموعتنا البرلمانية، وخاصة استعداداتنا لمفاوضات ميزانية ٢٠٢٦ التي ستبدأ في الأيام المقبلة. وبصورة أساسية:

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

١. تم تقييم عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، التي كانت الأجندة الرئيسية للبلاد لأكثر من عام، وأُعيد النظر في واجبات ومسؤوليات حزبنا. وكما تعلمون، أعلن حزب العمال الكردستاني، الذي حل نفسه بمؤتمره الثاني عشر، أنه قرر سحب جميع قواته المسلحة داخل الحدود التركية في ٢٦

أكتوبر ٢٠٢٥.

وينبغي اعتبار هذا التطور أيضًا معلمًا مهمًا من حيث الديمقراطية والقانون وعملية السلام الاجتماعي. يجب اتخاذ الخطوات القانونية والسياسية اللازمة في أسرع وقت ممكن. إن إرادة شعوبنا لإنهاء سنوات من المعاناة والخسارة والدمار واضحة الآن. يجب دعم هذه الخطوة بصدق من أجل الحل الديمقراطي لا العنف ولا الحرب. لأن السلام لا يدوم فقط بصمت البنادق، بل بالاعتراف بالمواطنة المتساوية والحقوق الديمقراطية.

في بيانهما الصادر في ٢٧ أكتوبر، نقل رئيسا حزبنا آراء حزبنا إلى كل من العملية العامة والخطوة الأخيرة التي اتخذتها الحركة الكردية، أي قرار سحب القوات المسلحة. نحن عازمون على تحمل كل المسؤولية التي وُضعت علينا أمس، لفشل عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، من أجل إحلال السلام والمساواة في هذه الأرض.

إن بناء السلام والمجتمع الديمقراطي سيمهد الطريق لحياة متساوية وحرة معًا لجميع من يعيشون في هذه الأراضي. لن يُحدد مستقبل هذا البلد بظلال السلاح، بل بالإرادة المشتركة للشعب.

* * * * * * * * * * * * * * *

٢. تُعارض تركيا مرة أخرى الممارسات غير القانونية والظلم والقمع الذي تمارسه الحكومة.

إن العمليات الأخيرة ضد حزب الشعب الجمهوري ليست مجرد هجوم علني على حزب واحد، بل على المعارضة الديمقراطية بأكملها وإرادة الشعب. هذه المرة، وجهت السلطات تهم «التجسس» في عملياتها ضد المعارضة، بدعوى قضائية.

يواجه الحزب تطورات أدت إلى تعيين أمناء لهيئات إعلامية. من الواضح أن الاتهامات الموجهة إلى قناة TELE١ والصحفي مردان ياناردا لا أساس لها من الصحة، وتهدف إلى قمع الإعلام.

ندين بشدة قمع الصحافة وطلبات الأمناء. لن تصمت القوى الديمقراطية أمام هذه الممارسات. سنعزز تضامننا إيمانًا منا بالقيم الأخلاقية والديمقراطية وعزمنا على النضال.

* * * * * * * * * * * * * * *

٣. بدأت عملية إعداد الموازنة التي ستُناقش وتُقرّ موازنة ٢٠٢٦. من المعروف أن الميزانيات تُعدّ الوثيقة السياسية الأهم للقوى السياسية، إذ تُظهر مقترحات الموازنة بوضوح خيارات القوى السياسية. ويتضح ذلك من خلال الأسس التي تُحدّد بها مصادر دخل الدول وتوزيعها، ومدى عدالة وشفافية ميزانياتها. يتجلى الخيار السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية بوضوح في مسودة موازنة ٢٠٢٦. لا نقبل بهذه الموازنة التي نجمعها من الفقراء ونوزّعها على الأغنياء.

نحن أمام موازنة تفتقر إلى أي ضمانات تضمن مستقبل العمال والنساء والشباب. تُعطي هذه الموازنة الأولوية للحرب والإنفاق على الأسلحة ورأس المال، وتعتمد على استغلال العمل الشاق وانعدام الأمن، وتُعطي الأولوية للإنفاق الذي يُغذّي فهم سيادة الذكور، واستغلال الدين والسياسة الدينية، وتُؤدّي إلى سياسات النهب التي قد تُؤدّي إلى تدمير الطبيعة. لا عمل، لا سلام، لا مساواة في هذه الموازنة. هذه الميزانية هي ميزانية «يملكها» رأس المال، و«لا يملكها» العمال.

إن مجلس حزبنا عازم على توسيع نطاق النضال من أجل مطلب ميزانية شعبي وعادل تحت عنوان «خبز-سلام» في شهري نوفمبر وديسمبر. قرار تنفيذ برنامج عمل يشمل الحد الأدنى للأجور، والمتقاعدين، وتعميق الفقر، وأجندات السلام؛ وتنظيم مسيرة خماسية إلى أنقرة بهذه الأجندات؛ والتواجد في الساحات مع مطالب الشعب ضد ميزانية ٢٠٢٦ التي اقترحتها الحكومة، بكل ديمقراطية وقوى عاملة.

ندعو جميع القطاعات التي تسعى إلى اقتصاد سلمي وميزانية الشعب إلى تشكيل معارضة موحدة وقوية، وتوسيع نطاق النضال والتعاون ضد نظام رأس المال هذا الذي يُفقر البلاد والمجتمع.

٤. «اللوائح الـ ١١ التي نوقشت بمعلومات مختلفة في الرأي العام تحت مسمى الحزمة القضائية» ليست وسيلة لتحقيق العدالة؛ وليست أداة للسيطرة والحرمان والقمع. التمييز هو محاولة لإضفاء الشرعية. إن حاجة العصر هي تغيير القوانين المناهضة للمساواة والمناهضة للديمقراطية. لا يتعلق الأمر بإجراء تغييرات أكثر تقييدًا في النظام القانوني من خلال تشديد العقوبات، بل بوضع لوائح قانونية متكاملة ومنفتحة. في حين أن حاجة المجتمع إلى العدالة والديمقراطية تُعدّ مطلبًا أساسيًا، يبدو أنه لا يوجد في الحزمة القضائية أي بند يُلبّي هذه المطالب. بل على العكس، تُمهد هذه الحزمة القانونية الطريق لنهج يُعمّق الممارسات المناهضة للديمقراطية ويمنع جرائم الكراهية. يستحق كل مواطن، بغض النظر عن ثقافته أو لغته أو معتقده أو هويته الجنسية أو توجهه الجنسي، حقوقًا متساوية وحياة كريمة. احترام ذلك شرط أساسي لمجتمع ديمقراطي. بصفتنا حزبًا ديمقراطيًا، نحن عازمون على التواجد في المناطق وتوسيع شراكتنا في مكافحة هذه الحزمة القضائية، التي نعتبرها اعتداءً على إيماننا بالتعايش مع جميع اختلافاتنا.

لسنا يائسين، لأن قوة الشعب المنظمة أقوى من أي ضغط. لأن أبناء هذا البلد الشرفاء يُناضلون عامًا بعد عام من أجل المساواة والحرية والسلام.

حزب المساواة وديمقراطية الشعوب

مجلس الحزب

٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥

قسد تسلم التحالف الدولي قائمة قادة الفرق للاندماج بالدفاع السورية

سلمت قوات سوريا الديمقراطية، التحالف الدولي قائمة بأسماء قادة الفرق العسكرية التي ستندمج ضمن الجيش السوري والألوية الخاصة، وممثلي القوات ضمن وزارة الدفاع وقيادة الأركان السورية.

وعلمت نورث برس من مصادر متقاطعة أن القائمة تضم أسماء نحو ٧٠ قيادياً شاركوا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

وتضم القائمة أسماء قادة الفرق العسكرية الثلاث التي ستندمج ضمن الجيش السوري كفرقة في الجزيرة السورية، وأخرى في منطقة "الفرات" والثالثة في دير الزور، بحسب أحد المصادر.

وكذلك تضم القائمة أسماء قادة لقيادة ثلاثة ألوية خاصة تابعة لقيادة أركان الجيش، وتحدث أحد المصادر عن نسبة ٣٠٪ لقادة من قسد ضمن هيئة الأركان.

وستركز أحد الألوية على "مكافحة الإرهاب" وستعمل بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي في عموم الأراضي السورية.وأكد مصدر غربي صحة تسليم "قسد" للقائمة" وعلق قائلاً " نأمل أن يتم الاندماج قريباً".

وفي العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، قال الجنرال مظلوم عبدي القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، في الذكرى العاشرة لتأسيس قواته، إن قسد ستشكل "جزءاً قوياً من الجيش السوري قيد التأسيس"، وأن "وحدات مكافحة الإرهاب في قسد ستواصل عملها في مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني في كافة الأراضي السورية، إلى جانب الوحدات الأخرى في الجيش السوري".

الشرع: سوريا ستكون ركيزة أساسية في استقرار المنطقة

قال الرئيس السوري أحمد الشرع، الأربعاء، إن هناك فرصة تاريخية للمستثمرين للقدوم إلى سوريا، مؤكداً أن شركات سعودية وقطرية كبرى بدأت بالفعل الاستثمار في البلاد.

وأوضح خلال جلسة حوارية على هامش منتدى مبادرة الاستثمار، أن دمشق عدلت قوانين الاستثمار وهي من الأفضل في العالم، لافتا في ذات الوقت الى تحديات في التطبيق.

وأكد على أن الحكومة السورية اختارت إعادة الإعمار في سوريا من خلال الاستثمار، مشيرا الى أن هناك فرصة كبيرة في القطاع العقاري بسوريا.

وبيّن الشرع أن السوق العقاري في سوريا يشهد حجم طلب كبيراً، مشيراً إلى أن عدداً من الدول الخليجية والإقليمية أبدت رغبتها في الاستثمار داخل سوريا.

وأشار إلى أن استثمارات بنحو ٢٨ مليار دولار دخلت إلى سوريا خلال ٦ أشهر، وان كل نكبة عانت منها سوريا في ١٤ عاما هي فرصة استثمارية الآن.

وفي سياق آخر، أكد الرئيس السوري أحمد الشرع أن تعد سوريا ركيزة أساسية في استقرار المنطقة، مشيرا الى ان استقرار البلاد مرتبط بالتنمية الاقتصادية.

وأضاف أن العالم جرب فشل سوريا وما تسبب به في مخاطر استراتيجية، وأن بلاده بدأت صفحة جديدة وانفتحت على العالم، وأن رهانه على الشعب السوري، مشيراً إلى أن الشعب السوري ثبت على مواقفه وانتصر.

مساعدات امريكية إنسانية حيوية للمجتمعات الدرزية والمسيحية والبدوية

*وزارة الخارجية الامريكية/مكتب المتحدث الرسمي

في إطـار الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار في جنوب سوريا، تقدم الولايات المتحدة مساعدات إنسانية إلى مدينة السويداء حيث واجهت المجتمعات الدرزية والمسيحية والبدوية أعمال عنف وتدميرًا لمنازلها، وفقدت مصادر رزقها. ستدعم هذه المساعدات الاحتياجات الحيوية لحوالي ٦٠ ألف شخص من خلال توفير الغذاء والماء ومستلزمات النظافة بشكل مباشر، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المنازل وشبكات المياه حتى يتمكن الناس من العودة إلى ديارهم بأمان.

وعلى الرغم من تراجع حدة الأعمال العدائية إلى حد كبير، إلا أن الوضع الأمني لا يزال غير مستقر. وقد أدى ذلك إلى تقييد حركة الإمدادات، مما أثر على سلامة المدنيين وقدرة حوالي ١٨٧ ألف نازح على العودة إلى ديارهم. وسيساعد توفير الغذاء والمياه الصالحة للشرب في تلبية الاحتياجات الأساسية للعائلات النازحة في مراكز الإيـواء المؤقتة وداخل المجتمعات المضيفة، وكذلك أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على السلع بسبب استمرار تعطل إمدادات التوريد التي تدعم المتاجر والأسواق.

تدعو الولايات المتحدة الدول الشريكة إلى المساهمة في تقديم المساعدات الحيوية للشعب السوري في سعيه لإعادة البناء، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق سلام واستقرار دائمين في الشرق الأوسط.

ديفيد بترايوس:

حواري مع رئيس سوريا الجديد

*The National Interest

في مدينة نيويورك قبل عدة أسابيع، جلست في مقابل أحمد الشرع، وهو الرجل الذي اعتقلته قواتنا في العراق سنة ٢٠٠٦ بسبب أفعاله مع القاعدة، وبات الآن رئيسًا لسوريا. وليست رحلة أحمد الشرع من كونه شابًا متطرفًا في العراق إلى كونه رأس دولة، بالرحلة بعيدة الاحتمال وحسب، ولكنها أيضا رحلة غير مسبوقة.

قبل أن أتحاور مع الشرع على مسرح قمة كونكورديا، قضيت بعض الوقت في استعراض مساره، المسار الذي ذكرني ببعض أحلك فصول حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر وآمال الربيع العربي الأشد هشاشة. لقد اعتقلت القوات الأمريكية في العراق أحمد الشرع عام ٢٠٠٦ حينما كان يزرع عبوة متفجرة بالقرب من الموصل. وقد كان زعيم خلية تابعة للقاعدة في العراق، والقاعدة هي الجماعة المسؤولة عن بعض أقسى الهجمات في تلك الفترة. قضى الشرع خمس سنوات في منشآت الاعتقال التابعة لنا وكان معتقلا في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حينما رجعت إلى العراق قائدًا للقوات الإضافية وحينما تمكنت قواتنا من هزيمة القاعدة في العراق.

وفي حين أنني لم أعرفه قط ولم أسمع باسمه في تلك الفترة، فقد كنت أعرف نوعيته: الملتزم أيديولوجيا، الخطر تكتيكيا، والتهديد الخطير لقواتنا. والحق أنني

كنت أعرف نوعيته الملتزم أيديولوجيا، الخطر تكتيكيا

فيما كنت أتهيأ لمحاورته، فكرت في الأسر التي لقي أبناؤها أو بناتها أو أزواجها أو زوجاتها مصرعهم على يده هو ورفاقه الجهاديين، وفي ما قد يدور في أذهانهم حينما يرون القائد الذي ائتمنوه سابقًا على أحبائهم جالسًا قبالة زعيم سابق من زعماء القاعدة في العراق.

لقد كان ما جرى بعد إطلاق سراح الشرع في عام ٢٠١١ أمرًا يستعصي على التوقع. إذ رجع إلى سوريا وسرعان ما ظهر فيها قائدًا لجبهة النصرة، وهي الجماعة التابعة للقاعدة والعنصر الذي ظهر ضمن العناصر المناهضة لنظام بشار الأسد الدموي. (وخلافًا لبعض السرديات المنتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي، لم يكن الشرع واحدًا من «أصولنا» حينما عملت مديرا لوكالة المخابرات الأمريكية في ما بين ٢٠١١ و٢٠١٢، بل وخلافا لتوصياتي في تلك الفترة، لم تقدم حكومة الولايات المتحدة في تلك الفترة غير أقل المساعدة للقوات التي كانت تقاتل عناصر النظام السوري).

بحلول عام ٢٠١٦ قطع الشرع علاقاته مع القاعدة وأعاد تقديم حركته باسم هيئة تحرير الشام. وأصبحت هذه الهيئة في نهاية المطاف هي العنصر المهيمن في محافظة إدلب بشمال سوريا وقوة عسكرية ذات شأن كبير. بل إن هيئة تحرير الشام، في ظل قيادته، أقامت هياكل حكم أولية ـ من محاكم وأنظمة تجارية ومنشآت تعليمية ـ وإن تكن ذات طبيعة استبدادية وإسلامية.

ثم حانت اللحظة الحاسمة في أواخر عام ٢٠٢٤ التي غيرت مسار سوريا، إذ أطاحت قوات الشرع بنظام بشار الأسد الدموي. وسعت عناصر هيئة تحرير الشام إلى تحرير حلب في الشمال من قوات النظام، فلما سقط النظام بسهولة ما كان لأحد أن يتوقعها، واصلت عناصر الهيئة التقدم جنوبا لتحرير حماة وحمص من سيطرة النظام. ومع انهيار عناصر نظام الأسد أمامهم، بات الطريق إلى دمشق مفتوحًا، فاندفعت قوات الشرع دافعة بشار الأسد وزوجته إلى الفرار إلى روسيا.

بحلول يناير من عام ٢٠٢٥، أدى الشرع القسم رئيسا لسوريا. وبعد سنين من فرض العقوبات على نظام بشار الأسد واعتبار هيئة تحرير الشام منظمة إرهابية، رفعت الولايات المتحدة كثيرا من العقوبات ورفعت مكافأة الملايين العشرة من الدولارات المرصودة لرأس الشرع (برغم أن عقوبات الكونجرس تبقى مفروضة، ويجب رفعها الآن، مع ربط مساعدات مستقبلية أيضا بأفعال على الأرض تقوم بها الحكومة الجديدة). ولقد التقى الرئيس ترامب بالشرع في الرياض في مايو خلال تجمع نسقته قيادة المملكة العربية السعودية، ونشر الرئيس الأمريكي بعد ذلك منشورًا بملاحظة إيجابية على الشرع في موقع تروث سوشيال.

حينما التقيت بالشرع في كواليس قمة كونكورديا،

رجع إلى سوريا وسرعان ما ظهر فيها قائدا لجبهة النصرة

على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة أذهلني سلوكه، فهو هادئ الكلام، عميق، متزن. ولديه رؤية مثيرة للإعجاب ومعرفة كبيرة بمكونات اقتصاد سوريا والبنية الأساسية فيها. لم يتكلم بنبرة الثائر، وإنما بنبرة الرجل المثقل بتاريخ هو عازم على إعادة صياغته.

فقد قال في حوارنا على المنصة: «إنه ليس بوسعنا أن نحاكم الماضي بناء على قواعد اليوم وليس بوسعنا أن نحاكم اليوم بناء على قواعد الماضي».

وكان لقوله ذلك صدى ـ لا لدى الجمهور وحده، وإنما لديّ أنا الآخر ـ حتى حينما تذكرت أن هذا هو الرجل الذي قاد هجمات القاعدة ضد قواتنا في العراق. أما الجمهور، الذي كان يضم الكثيرين من الأمريكيين السوريين المتحمسين الذين طالما تمنوا الإطاحة ببشار الأسد، فقد سرهم كلامه ذلك واستبشروا به خيرا. وأنا مثلهم. والحق أننا جميعا «معجبون» بما أقر أنه يحاول تحقيقه.

يسعى الشرع الآن إلى توحيد سوريا، البلد الذي يجري فيه كثير من خطوط الصدع الإثنية والطائفية والقبلية في الشرق الأوسط. وهو يحاول إقامة حكم يكون ممثلا لكل كيانات سوريا الكثيرة وضامنا لحقوق الأقليات بالتوازي مع حكم الأغلبية. وهو يسعى إلى إشراك كثير من عناصر سوريا المتعددة تحت سلطة الدولة، وأن يعيد بناء اقتصاد سوريا الذي مزقه الحرب وبنيتها الأساسية التي تخربت. وقد أقام قنوات اتصال غير رسمية مع إسرائيل ودعا إلى إلغاء عقوبات قانون سيزر التي أقرها الكونجرس الأمريكي وفرضها على النظام السابق. وخطابه وطني لا جهادي. وموقفه برجماتي لا أيديولوجي.

فهل هذا تحول حقيقي؟ هذا ما سيجيب عليه الزمن. لقد وقعت بالفعل أفعال ووقائع يجب أن تحملنا على التريث، منها إعدامات للدروز في جنوب سوريا وللعلويين على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهي إعدامات مرتبطة بقواته.

لكن بوصفي شخصا قضى عمره في دراسة التمرد، ومكافحة التمرد، وحكم ما بعد الصراع، فإنني أعلم أن التعافي في الجغرافية السياسية أمر نادر، وهش. ومن مصلحة الشعب السوري الآن، وكذلك جيران سوريا، والولايات المتحدة، أن ينجح الشرع وتنجح معه سوريا.

لم تكن محاورة الشرع، وهو الذي كان في الجانب الآخر طول سنواتنا الأولى في العراق، محض لحظة تأمل شخصي (لا يخلو من قدر من الغرابة). وإنما كانت أيضا تذكرة بأن التاريخ ليس خطيًا، وأن أبعد الناس احتمالاً يمكن في بعض الأحيان أن يكونوا الأكثر تأثيرا. فلنرجُ أن يكون هذا هو الحال في حالة أحمد الشرع. وسواء ثبت الرجل على ما تحول إليه أم تراجع، فإن الرهانات بالنسبة لسوريا ـ وبالنسبة لنا ـ كبيرة بدرجة هائلة.

لقاء ترامب وشي جين بينغ المرتقب ودلالاته

*ترينديز للبحوث والاستشارات

مع الزخم الذي شهدته الساحة الدولية من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، يدور النقاش حاليّا حول احتمالية لقاء الرئيس ترامب بالرئيس شي جين بينغ على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) في جيونجو، كوريا الجنوبية. هذا اللقاء المرتقب يحمل في طياته العديد من الدلالات التي من الممكن أن تكون انعكاساتها ملموسة على واقع الاقتصاد العالمي.

وعليه، فإن الدلالات التي يحملها هذا اللقاء يمكن حصرها في:

رغبة واشنطن في التوصل إلى حلول ملموسة مع بكين، وذلك من منطلق حقيقة الاقتصاد المعولم الذي لا

يحتمل الحروب التجارية الطويلة الأمد، لما لها من انعكاسات على مستوى التضخم.

-محاولة تكيف الطرف الصيني مع رغبة واشنطن، على اعتبار أن العقوبات المفروضة تقوّض القدرة الصينية على التحرك بحرية في الأسواق الأمريكية، وذلك بحكم أن التبادل التجاري بين البلدين تجاوز الـ٦٠٠ مليار دولار في العام الماضي.

-رغبة الطرفين الأمريكي والصيني في التخفيف من حالة القلق التي تشهدها الأسواق العالمية، وذلك لارتباط دول العالم مع هاتين الدولتين من النواحي السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية (مع تفاوت الارتباط بناء على الإقليم الجغرافي والمصالح الاستراتيجية).

أما الانعكاسات المحتملة من عقد هذا اللقاء فهي تتمثل في:

-في حال توقيع الشروط النهائية لصفقة اقتصادية شاملة بين البلدين (بحسب ما هو متداول في الإعلام)، فإن ذلك سيعمل على الحد من وتيرة حرب التعريفات الجمركية المتبادلة.

-زيادة ثقة السوق بمستقبل العلاقات التجارية الأمريكية-الصينية، التي ستعطي المستثمرين الأريحية في تعاملاتهم وضخ أموالهم في السوق.

-لا شك أن أي اتفاق أمريكي-صيني سيؤدي إلى شعور الصين بالأريحية في مشاريعها الضخمة (كالحزام والطريق) والذي من شأنه أن يقلل من التوترات الإقليمية التي شهدها العالم مؤخرا؛ ولاسيما في الدول التي تقع فيها هذه المشاريع.

وفي جميع الأحوال، فإن هذا اللقاء، في حال عقد أي اتفاق، لن يمثل نهاية للحرب التجارية الأمريكية-الصينية، وإنما سيعبر عن هدنة اقتصادية ستتيح للطرفين هامشا من الوقت لترتيب أولوياته ودراسة الردود المستقبلية مع ضمان البدائل التي تحقق أهداف كل طرف في الريادة في النظام الاقتصادي العالمي.

هذا اللقاء، لن يمثل نهاية للحرب التجارية الأمريكية-الصينية

الصين ومسارت تحوله الى دولة ذات رؤية بعيدة المدى

*افتتاحية صحيفة «الشعب « الصينية اليومية

اختُتمت الدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني بنجاح في ٢٣ أكتوبر. وحظيت الخطة الخمسية الخامسة عشرة باهتمام دولي واسع، حيث أعربت جميع الأطراف عن ثقتها في استمرار دور الصين كركيزة استقرار وقوة دافعة للنمو العالمي، وأعربت عن أملها في تقاسم أفضل لفرص التنمية في عملية التحديث الصيني النمط.

إن الصياغة العلمية والتنفيذ المتواصل للخطة الخمسية يُعدّان أسلوبا أساسيا في الحوكمة لدى الحزب الشيوعي الصيني، ونافذة بالغة الأهمية للمجتمع الدولي لفهم التحديث الصيني النمط. «الصين دولةٌ ذات رؤية بعيدة المدى، وهي أمةٌ تتطلع إلى المستقبل بحق».. يعكس هذا الشعور الصادر عن رئيس الوزراء الإيطالي السابق ماريو مونتي إعجاب المجتمع الدولي الواسع بحكمة الصين في الحوكمة، والتي تشمل كلا من الخطط الخمسية والأهداف المئوية.

ومن أهم أسباب نجاح الصين في تحقيق معجزة تنموية ستعيد صياغة تاريخ البشرية، صياغتها وتنفيذها المتواصل للخطط الخمسية، مستفيدة من مزايا النظام الاشتراكي، وملتزمة باستراتيجية وطنية موحدة، وملتزمة بمخطط واحد. فمنذ تنفيذ لخطة الخمسية الأولى عام ١٩٥٣ وحتى اختتام «الخطة الخمسية الرابعة عشرة» هذا العام، تطورت الصين من دولة زراعية فقيرة وضعيفة إلى أكبر قوة صناعية وثاني أكبر اقتصاد في العالم. وإن التنفيذ المتواصل للخطط الخمسية

المتعاقبة، مع الحفاظ على فهم راسخ للواقع، دفع عجلة التحديث في الصين إلى الأمام. وعلى الصعيد العالمي، حظيت الخطط الخمسية الصينية بإشادة واسعة، وأصبحت عنصرا أساسيا في استخلاص الدروس من التجربة الصينية.

> **الصياغة العلمية للخطة الخمسية أسلوب أساسي في الحوكمة**

كما أن خلال فترة «الخطة الخمسية» الرابعة عشرة، وفي مواجهة الوضع الدولي المعقد والمهام الشاقة والثقيلة للإصلاح والتنمية والاستقرار الداخلي، استجابت الصين بفعالية لسلسلة من المخاطر والتحديات الرئيسية، واستجابت لمختلف أوجه عدم اليقين بيقين التنمية عالية الجودة: ومن المتوقع أن يتجاوز النمو الاقتصادي ٣٥ تريليون يوان، وتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٣٠٠٠ دولار أمريكي لمدة عامين متتاليين، لتحتل مرتبة بين البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع. وقد احتلت الصين مكانة راسخة في صدارة صناعة التصنيع العالمية لمدة ١٥ عاما متتالية، وظل متوسط مساهمتها السنوية في النمو الاقتصادي العالمي عند حوالي ٣٠٪... وبغض النظر عن كيفية تغير البيئة الخارجية، تصر الصين على تركيز جهودها على القيام بقضيتها الخاصة، بثقة أكبر وقناعة أكثر رسوخا.

يقف العالم اليوم عند مفترق طرق من التغيرات العميقة والاضطرابات، حيث يكتنف الغموض العالم. وبتنسيق الخطة الاستراتيجية الشاملة للنهوض العظيم للأمة الصينية مع التغيرات العميقة غير المسبوقة منذ قرن، ستُحدث قدرة الصين على الحفاظ على اليقين وسط مشهد دولي مضطرب بلا شك تأثيرا أكبر على التنمية العالمية. ويُقدم «اقتراح اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن صياغة الخطة الخمسية الخامسة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية»، الذي استعرضته وأقرته الجلسة العامة، تصميما رفيع المستوى ومخططا استراتيجيا للتنمية على مدى السنوات الخمس المقبلة، ويمثل هذا الاقتراح تعبئة وانتشارا عاما آخر لاغتنام الزخم ومواصلة دفع عجلة التحديث في الصين. ويجمع المقترح بين رؤية بعيدة النظر للوضع الأوسع ونهج عملي يركز على حل المشكلات.

وقد عززت خطوطه العريضة الواضحة والدقيقة لاتجاه التنمية ثقة المجتمع الدولي في تنمية الصين بشكل كبير. «سيُشكّل هذا المؤتمر السوق العالمية للسنوات الخمس المقبلة» «وهذا الترتيب المؤسسي تحديدا هو ما يُمكّن الصين من دفع عجلة التنمية الوطنية بكفاءة وتحقيق أهدافها طويلة الأجل» «ومن المتوقع أن يُهيئ المزيد من فرص التنمية ويُقدّم حلولا أكثر فائدة للعالم» ... تُظهر الملاحظات والتوقعات من جميع الأطراف بوضوح أن الصين، الملتزمة بتقاسم الفرص والسعي لتحقيق التنمية المشتركة مع الدول الأخرى، تتحول بشكل متزايد إلى «واحة من اليقين» في عالم مضطرب، مُساهمة باستمرار في التنمية العالمية من خلال الاستقرار والتعاون والتقدم.

إن تحقيق التحديث الاشتراكي عملية تاريخية تتسم بالتقدم التدريجي والتطور والتقدم المستمر. وتُعد فترة الخطة «الخمسية الخامسة عشرة» فترة حاسمة لترسيخ الأساس وتحقيق التحديث الاشتراكي على أكمل وجه. وبالحفاظ على العزيمة الاستراتيجية، وتعزيز الثقة بالنصر، وإظهار المبادرة التاريخية، ستواصل الصين شقّ مسارات جديدة للدفع الشامل لقضية النهضة

العظيمة للأمة من خلال التحديث الصيني النمط، وسيُتيح التطور الجديد للصين مجالا أوسع للتنمية السلمية والتعاون المربح للجميع بين جميع دول العالم.

> **من أهم أسباب نجاح الصين هو تنفيذها المتواصل للخطط الخمسية**

أين أصابت الصين، لتنجح في قيادة المستقبل؟

مع كل منعطف تاريخي مهم، يتمكن الحزب الشيوعي الصيني دائما من فهم الموقع التاريخي وتغيرات الأوضاع، ووضع استراتيجيات صحيحة، لقيادة الشعب الصيني من أجل التغلب على المخاطر والتحديات، والبقاء دائما في مقدمة العصر. ستعقد الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الـ٢٠ للحزب الشيوعي الصيني في بكين من ٢٠ إلى ٢٣ أكتوبر الجاري، حيث ستناقش مقترحات بشأن صياغة الخطة الخمسية الـ١٥ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ووضع تصميم رفيع المستوى للتنمية خلال السنوات الخمس المقبلة، ودفع التحديث على الطريقة الصينية لتحقيق المزيد من الاختراقات الكبرى.

تعتبر الخطة الخمسية آلية مهمة بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني لممارسة الحوكمة والإدارة، كما تمثل «كلمة السر» في عملية فهم التحديث على الطريقة الصينية. من الخطة الخمسية الأولى إلى الخطة الخمسية الرابعة عشرة، ظلّ العمل مركزا دائما على بناء دولة اشتراكية حديثة. حيث لم يغيّر التحديث على الطريقة الصينية الصين فحسب، بل غيّر أيضا عملية التحديث في العالم النامي، ويُنظر إليه من قبل الخبراء الأجانب كنموذج للتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد.

لقد عملت التحديثات الصينية على حل مشكلتين «مستحيلتين» بشكل نموذجي وهما:

-إكمال عملية التصنيع التي استغرقت مئات السنين في الغرب خلال بضعة عقود،

-وخلق معجزتين كبيرتين هما التنمية الاقتصادية السريعة والاستقرار الاجتماعي طويل الأمد. حيث نجحت الصين خلال ٨ سنوات فقط في انتشال ما يقرب من ١٠٠ مليون من سكان الأرياف من خط الفقر وذلك من أجل تمكين أكثر من ١/٤ مليار شخص من التقدم نحو الحداثة. هاتان الظاهرتان «اللتان لم يسبق لهما مثيل» تظهران مدى عظمة وخصوصية التحديث الصيني.

لماذا تستطيع الصين تحقيق ذلك؟

المفتاح يكمن في القيادة الرشيدة والتوجيه الفكري. حيث يمارس الحزب الشيوعي الصيني التخطيط بعناية ويعمل بدقة، وتوفر أفكار الرئيس شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد إجابات علمية على أسئلة الصين والعالم والشعب والعصر، وتقدم توجيها نظريا وعمليا للتحديث على النمط الصيني.

يعد الإصرار على التنمية عالية الجودة الحقيقة الصلبة في العصر الجديد. إذ تدعم الصين هذا التوجه من خلال القوى الإنتاجية الجديدة، وتدفع بالتحول الشامل نحو تنمية اقتصادية وبشرية خضراء.

وقد حققت السيارات الجديدة الصديقة للبيئة،

والمصانع الخضراء، ونظم الطاقة المتجددة إنجازات بارزة، لتجعل الصين قوة رائدة في مجال التنمية الخضراء على مستوى العالم. ومنذ أن تم طرح مفهوم «الجبلان» (مفهوم المياه الصافية والجبال الخضراء ثروة لا تُقدر بثمن، وهو يتعلق بالتناغم بين الإنسان والطبيعة) قبل عشرين عاما، أصبح هذا المفهوم متجذرا في كافة مجالات بناء الحضارة البيئية، مقدما نموذجا صينيا للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

> لقد عملت التحديثات الصينية على حل مشكلتين مستحيلتين

المثابرة على تبني نهج يركز على كون الشعب يأتي في المقام الأول، ودفع التنمية عالية الجودة مع تحسين جودة الحياة:

إن الإجراءات التي تم اتخاذها مثل تحديث المدن وإحياء الريف وإقامة ملايين المشاريع، تحسن باستمرار مستوى معيشة الشعب، كما يستمر دائما تقليص الفجوة في دخل السكان بين المدن والأرياف. ويوفر السوق الضخم الذي يزيد عدد سكانه عن ١/٤ مليار نسمة قوة دافعة للنمو المستمر، كما أصبح قطاع الخدمات مصدر قوة للتنمية.

التمسّك بالموائمة بين التنمية والأمن، وضمان التقدّم المستقر نحو التحديث اعتمادا على الحوكمة الفعّالة:

شهدت سيادة القانون في الصين تقدما مطّردا، إذ أسهم قانون تعزيز الاقتصاد الخاص وقانون الاستثمار الأجنبي في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الثقة بالسوق. كما رفعت الحوكمة الرقمية مستوى الكفاءة، فيما واصلت الحوكمة الشعبية ابتكار آليات جديدة للمشاركة والإدارة. وهكذا تبرز «حوكمة الصين» كمثال على فعالية النظام ومزاياه المؤسسية.

العمل على توسيع الانفتاح الخارجي عالي المستوى، والسير على طريق التنمية السلمية:

تمكنت الصين من جذب استثمارات أجنبية تزيد عن مئات مليارات الدولارات لسنوات متتالية، وتستمر منصات مثل مناطق التجارة الحرة التجريبية ومعرض الصين الدولي للاستيراد في توسيع الانفتاح. وتساهم المبادرات الصينية مثل البناء المشترك للحزام والطريق عالي الجودة ومبادرة التنمية العالمية في تعزيز بناء مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية، مما يظهر مسؤولياتها كدولة كبرى.

لقد تمكنت الصين من تجاوز الكثير من الصعاب والعراقيل، لكن ومع ذلك مازال أمامها الكثير من التحديات. بينما لا يفصلها عن تحقيق التحديث بشكل أساسي سوى عشر سنوات، وفقط أكثر من ٢٠ سنة لبناء دولة اشتراكية قوية وحديثة بالكامل. وتحت القيادة القوية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني برئاسة الرفيق شي جين بينغ، وبناء على فكره الاشتراكي ذي الخصائص الصينية للعصر الجديد، فإن روح الكفاح يحفز الأمة الصينية كلها، والمستقبل والمجد سيكون لها بالتأكيد.

مستقبل السودان وسيناريوهات ما بعد «الفاشر»

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

قال مراقبون إن التحولات الميدانية الأخيرة وسيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر، آخر معاقل الجيش في إقليم دارفور، وتقدمها في عدد من محاور اقليم كردفان المجاور، ستقود إلى واقع جديد في السودان الذي يعيش حربا مدمرة منذ منتصف أبريل ٢٠٢٣.

ووفقا للمراقبين فإن الأهمية الاستراتيجية لإقليمي دارفـور وكردفان اللذان يشكلان قرابة نصف مساحة السودان ونحو ٣٠ بالمئة من سكانه، ويستحوذان على ٣٥ بالمئة من موارده الاقتصادية، ستنقل الصراع إلى ٣ جبهات متوازية لخصوها في الجانب العسكري والسياسي والمجتمعي.

ورسم المراقبون ٣ سيناريوهات لمستقبل السودان في ظل التفاعلات السياسية والأمنية والاجتماعية المحتملة. وربطوا تلك السيناريوهات بمصير المساعي الدولية الحالية الرامية للوصول إلى حل سلمي للأزمة التي أدت إلى مقتل نحو ١٥٠ ألف شخص وتشريد ١٥ مليونا وأحدثت دمارا واسعا ببنية البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

سيناريو التصعيد

يرجح مراقبون، أن تغذي التطورات الأخيرة في الفاشر المزيد من التصعيد العملياتي من الجانبين، وهو ما يعني اطالة أمد الحرب أكثر، وزيادة المعاناة الإنسانية في ظل تقارير أكدت أن أكثر من ٣٠ مليون من سكان البلاد البالغ تعدادهم ٤٨ مليون نسمة يحتاجون الى مساعدات انسانية عاجلة.

وبعد ساعات قليلة من سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر، الأحد، ارتفعت النبرة التصعيدية في خطاب طرفي القتال.

وقال نائب قائد قوات الدعم السريع، عبد الرحيم دقلو، في مقطع فيديو، نشرته قواته عقب السيطرة على مقر قيادة الجيش بالفاشر الأحد «تحريرنا للفاشر هو تحرير السودان، وصولا إلى بورتسودان، نحن قادمون بزخم كبير».

وفي أول خطاب له بعد سقوط الفاشر، تعهد قائد الجيش عبد الفتاح البرهان الإثنين بـ«الاقتصاص» واستعادة المناطق التي سيطرت عليها قوات الدعم السريع، وقال: «القوات المسلحة والقوات التي تساندها قادرة على تحقيق النصر.. التجارب التي خضناها في هذه الحرب مؤخرا تؤكد أننا نستطيع أن نقلب الطاولة في كل مرة ونستطيع أن نعيد كل أرض».

ويعبر آلان بوسويل، مدير قسم القرن الإفريقي في مجموعة الأزمـات الدولية عن المخاوف التي ترجح احتمال التصعيد، بالقول: «لم نر أي مؤشر على أن قيادة قوات الدعم السريع راضية عن غرب السودان فقط.. لا يزالون يبدون وكأنهم يواصلون تصعيد هذه الحرب».

وبعد سقوط الفاشر بيوم واحد أعلنت قوات الدعم السريع الأحد السيطرة على منطقتين جديدتين على بعد بضع كيلومترات من مدينة الأبيض عاصمة إقليم كردفان والرابطة بين العاصمة الخرطوم والجزء الغربي من البلاد.

وقبل السيطرة على الفاشر بساعات حققت قوات الدعم السريع مكاسب في مدينة بارا الاستراتيجية، شمال كردفان، مما يجعلها على بعد ساعات من مدينة ام درمان الضلع الثالث للعاصمة السودانية.

ويتفق الباحث السياسي عماد أونسة مع ما ذهب إليه بوسويل ويقول لموقع «سكاي نيوز عربية»: «الذي حدث في الفاشر يفتح شهية قوات الدعم السريع والمجموعات المسلحة المتحالفة معها في تحالف تاسيس للانفتاح شمالا وشرقا لان تجميع أكبر عدد من قواتها في الفاشر كان يعيق التقدم نحو المناطق الأخرى».

ويتوقع أونسة في الجانب الآخر، تصعيدا مماثلا من الجيش، ويوضح: «ليس بمقدور الجيش التراجع عن استعاده الفاشر وسيعمل على تحشيد محركاته لمحاصرة قوات الدعم السريع في المناطق الغربية ومنع تمددها نحو مناطق أخرى».

> **تمنح السيطرة على الفاشر قوات الدعم السريع هيمنة عسكرية على كامل دارفور**

الاستجابة لدعوات الحل

في خضم التصعيد العملياتي الأخير، تزايد التفاؤل في أوساط السودانيين بإمكانية الوصول إلى وقف لإطلاق النار وهدنة إنسانية لمدة ٣ أشهر يتم الدخول بعدها في عملية سياسية تفضي إلى حل نهائي بناء على الخطة التي أعلنتها المجموعة الرباعية في واشنطن في ١٢ سبتمبر.

وتراجعت حدة التفاؤل بعد تسريبات أشارت الى توقيع وشيك على اتفاق بين الطرفين، وهو ما اعاد إلى الأذهان سيناريو المحاولات الدولية العشر الفاشلة التي جرت منذ اندلاع الحرب.

لكن الكاتبة الصحفية صباح محمد الحسن تبدي تفاؤلها بإمكانية نجاح الجهود الدولية الحالية، وتقول إن تصريحات المسؤولين الامريكيين خلال الساعات الماضية، أكدت أن الولايات المتحدة ستمضي في اتجاه تنفيذ خطة الحل المطروحة من قبل المجموعة الرباعية التي تشارك فيها وتضم أيضا دولة الإمـارات العربية المتحدة والسعودية ومصر.

وأوضحت الحسن لموقع «سكاي نيوز عربية»: «استمرار قادة الجيش في الانصياع لرغبة تنظيم الإخوان الرافضة لوقف الحرب سيدفع امريكا نحو خيارات أخرى كشف عنها مستشار ترامب للشؤون الإفريقية والعربية، مسعد بولس، في تصريحات إعلامية عندما أكد أنه في حال أي رفض لخطة الرباعية من أيا من طرفي الصراع فإن امريكا لن تتأخر في اتخاذ الإجراءات المتاحة».

> أهمية سقوط الفاشر تنبع من ثلاثة محاور

خطر التقسيم

يعبر مراقبون عن مخاوفهم من أن يؤدي رفض جهود الحل السلمي إلى الحاق اضرار كبيرة بالبلاد، ويقود إلى تقسيم جديد، بعد انفصال الجنوب في عام ٢٠١١، خصوصا في ظل انسدادا الأفق السياسي وتزايد خطاب الكراهية في بلد تعيش فيه أكثر من ٢٢٠ اثنية.

وفي هذا السياق، ينبه الكاتب الصحفي ماهر أبو الجوخ إلى أن المدنيين كانوا دوما ضحايا للحرب منذ بدايتها، في إشارة إلى ما حدث من قبل في الجزيرة والخرطوم على يد مقاتلين من الجيش والقوات المتحالفة معه.

ويقول إن ما تكرر مجددا في الفاشر وبارا على يد مقاتلين من الدعم السريع سيستمر طالما استمرت الحرب.

وتتزايد المخاوف أكثر في ظل اتهام كل طرف من طرفي الحرب للآخر بارتكاب انتهاكات على اساس عرقي وجهوي.

وبالتزامن من انتشار مقاطع فيديو تعزي ارتكاب قوات الدعم السريع لانتهاكات كبيرة ضد المدنيين في الفاشر وفي بارا يومي السبت والأحد، نشرت منصات أخرى خلال الساعات الماضية العديد من مقاطع الفيديو والصور التي تشير الى انتهاكات عرقية وجهوية مرتكبة من مقاتلين في الجيش منذ بداية الحرب.

تصعيد مروع للنزاع

وحذّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الإثنين، من «تصعيد مروّع للنزاع» في السودان، غداة إعلان قوات الدعم السريع السيطرة على مدينة الفاشر المُحاصرة، آخر معاقل الجيش في غرب السودان.

وقال غوتيريش ردا على سؤال لوكالة فرانس برس في ماليزيا «يشكّل ذلك تصعيدا في النزاع»، مضيفا أن «مستوى المعاناة التي نشهدها في السودان لا يمكن تحمّله».

الأهمية الاستراتيجية للفاشر

بسيطرتها على مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور بعد نحو ٦٠٠ يوما من القتال المستمر، وتمكنها من إحراز تقدم لافت في إقليم كردفان خلال اليومين الماضيين، باتت قوات الدعم السريع تتحكم في العمق الغربي من البلاد، فما هي التداعيات العسكرية والسياسية التي يمكن أن تنجم عن هذا التطور الميداني اللافت؟

ونرصد هنا أبرز التداعيات العسكرية والسياسية:

-السيطرة على الفاشر من قبل قوات الدعم السريع تمثل سقوط آخر معاقل الجيش في دارفور، الإقليم الذي يشكل ربع مساحة السودان.

-المدينة تعد عمقا استراتيجيا لولايات كردفان والشمالية ونهر النيل، وتربط السودان بشريط حدودي حساس يمتد إلى ليبيا تشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

السيطرة على الفاشر تعني حسم المعركة في الشريط الغربي الممتد من دارفور إلى كردفان، ما يمنح الدعم السريع تحكما بخط الدفاع الغربي للسودان.

-يتوقع مراقبون تصعيدا في الهجمات الجوية المتبادلة بين الجيش والدعم السريع باستخدام الطائرات المسيرة.

-تمنح السيطرة على دارفور الدعم السريع موقعا تفاوضيا قويا، إذ يشكل الإقليم بوابة نحو أربع دول أفريقية ذات امتدادات قبلية واقتصادية.

-الإقليم غني بالموارد والثروات المعدنية، ويضم نحو ٢٠٪ من الثروة الحيوانية السودانية.

ميزان القوى والمعنويات

يرى المحلل العسكري محمد نور أن أهمية سقوط الفاشر تنبع من ثلاثة محاور: ميزان القدرات العسكرية، الوضع المعنوي للمقاتلين، وتغير استراتيجيات القتال.

وقال نور، وهو ضابط سابق في الجيش السوداني، لموقع سكاي نيوز عربية: «يؤكد سقوط الفاشر أن قوات الدعم السريع ما زالت تحافظ على قوة اندفاعها وقدرتها على التسليح وتأمين الإمداد بالمقاتلين رغم مرور أكثر من عامين ونصف على اندلاع الحرب».

وأضاف: «هذا الانتصار الذي تحقق بعد أكثر من عام ونصف من الحصار سيمنح قوات الدعم السريع دفعة معنوية كبيرة في كل محاور العمليات، وسينعكس سلبا على معنويات الجيش والقوات المتحالفة معه».

ويرجح نور أن تتجه قوات الدعم السريع نحو تكثيف عملياتها في كردفان، خصوصا في مدينتي الأبيض وبابنوسة، وفتح ممرات نحو العمق الشمالي، بينما قد يرد الجيش بكثافة في الضربات الجوية عبر المسيرات.

تحوّل استراتيجي

تكتسب السيطرة على إقليم دارفور أهمية سياسية كبيرة، إذ تحسن من الوضع التفاوضي للجهة المسيطرة، بالنظر إلى عمقه الجغرافي واتصاله بأربع دول مجاورة. كما أن الترابط القبلي بين دارفور ودول الجوار يمنحها بعدا إقليميا معقدا.

ويقول السفير الصادق المقلي لموقع سكاي نيوز عربية: «الأهمية الاستراتيجية لإقليم دارفور ستقوي الموقف التفاوضي لقوات الدعم السريع وتمنحه ورقة ضغط رابحة».

أما الكاتب الصحفي عثمان فضل الله، فيعتبر أن سيطرة الدعم السريع على دارفور تمثل: «تحولا استراتيجيا بالغ

> **المدينة تعد عمقا استراتيجيا لولايات كردفان والشمالية ونهر النيل**

التأثير في ميزان الصراع السوداني»، نظرا لموقع الإقليم الذي يربط السودان بتشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

وأوضح فضل الله أن هذا الامتداد الحدودي يمنح الدعم السريع منفذا سياسيا وعسكريا واقتصاديا خارج سيطرة الحكومة المركزية في بورتسودان، ويفتح أمامه فرصا لتأمين خطوط إمداد والحصول على دعم أو ملاذات من جماعات مسلحة في تلك المناطق الهشة.

وأضاف:»هذه السيطرة ستعزز نفوذ الدعم السريع كقوة أمر واقع قادرة على التفاوض من موقع قوة في أي عملية سياسية مقبلة، وقد تدفع بعض الأطراف الإقليمية للتعامل معه كفاعل مستقل».

أبعاد سياسية واقتصادية

تمنح السيطرة على الفاشر قوات الدعم السريع هيمنة عسكرية على كامل دارفور، وتتيح لها تأمين الإمدادات بسهولة أكبر، والتوجه لحسم المعارك في كردفان.

وسياسيا، تقوي هذه السيطرة الموقف التفاوضي وتجعل الدعم السريع فاعلا إقليميا.

أما اقتصاديا، فيربط إقليم دارفور السودان بسوق حيوية في أربع دول أفريقية يعيش فيها أكثر من ١٠٠ مليون نسمة.

ويضم الإقليم نحو ٢٠٪ من الثروة الحيوانية في السودان، إضافة إلى احتياطات كبيرة من المعادن مثل الحديد والرصاص والكروم والنحاس والألومنيوم والنيكل واليورانيوم.

اصدارات اكتوبر